



159678

070178/159678

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

مجلد 21 رقم (3)

يوليو 1994

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية فصلياً مرة كل ثلاثة أشهر (يناير - ابريل - يوليوز - أكتوبر)، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية وذلك بالاتفاقية عن (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) (الإنتوسي). وتعتبر هذه المجلة احدى الآدوات الرسمية للإنتوسي (المنظمه الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) التي تكرس لتطوير اجراءات وتقنيات الرقابة المالية الحكومية . ولا تعكس الاراء والمعتقدات الواردة فيها وجهة نظر أو سياسات المنظمة الدولية وانما تعود للأفراد والمحررين.

تدعو هيئة التحرير الى المشاركة باعداد مقالات وتقارير خاصه ومواد إخبارية حول الجهاز الأعلى للرقابة المالية وارسالها الى مكاتب التحرير بمكتب المحاسبة العامة الامريكي على العنوان التالي :

( U.S. GENERAL ACCOUNTING OFFICE, ROOM . 7806,441 G-STREET,N.W.  
r1A 20548, U.S.A (PHONE:202 - 512- 4707. FAXSIMILE:.. 202-512- 4021)  
**المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية**

وحيث ان المجلة تستخدم كأداة تعليمية ، فإن المقالات المحتمل قبولها هي تلك التي تتعامل مع الأوجه العملية للرقابة المالية والتي تتضمن حالات دراسية ، ومنهجيات رقابية حديثة أو تفاصيل عن برامج التدريب الخاصه بالرقابة المالية ، فإن المواد التي تتناول الجوانب النظرية غير ملائمه للنشر فى هذه المجلة.

توزيع المجله على كل رؤساء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فى كل احياء العالم الذين يشتركون فى اعمال الانتساى ، و يمكن للجهات الأخرى والأفراد الاشتراك برسوم مقدارها 5 دولارات امريكية سنوايا بعد ان ترسل الشيكات والمخاطبات عن طريق البريد لمكتب ادارة المجلة على العنوان التالي:

P.O.BOX 50009, WASHINGTON , D.C. 20004, U.S.A:

وتفهرس المقالات التي تنشر في المجلة في ( فهرس المحاسبين ) الذي يصدر عن المعهد الامريكي للمحاسبين العاملين القانونيين في باب محتويات الادارة . كما تنشر مقتطفات من المقالات المختاره في النشرات التاليه :

ANBAR MANAGEMENT SERVICE ,  
WEMBLEY,ENGLAND  
AND  
UNIVERSITY MICROFILM INTERNATIONAL,  
ANN.ARBOR ,MICHIGAN U.S.A.

## رؤساء التحرير :

النمسا	رئيس محكمة الرقابة	فراائز فايدلر
كندا	المراقب العام	ل. دينس دبسوتلز
تونس	الرئيس الأول لدائرة المحاسبات	الدالى الجازى
الولايات المتحدة	المراقب العام	شارلس ايه بوشر
فنزويلا	المراقب العام	ادوارد روشن لادر

## رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

(الولايات المتحدة الامريكية) بيتر في الفريز

## رئيس التحرير

(الولايات المتحدة الامريكية) دونالد آر . دراش

## رئيس التحرير المساعد

(الولايات المتحدة الامريكية) ليندا آل . ويس

## المحررون المساعدون:

(انتوساي - النمسا )	هبورت فيبر
( كندا )	مارك هيل
(جمهورية المانيا الاتحادية)	ايكسيل ناو راث
(اسوساي - اليابان)	هيساشى اوکادا
( سياساي - تونجا )	لوزان سيكالو
(كاروساي - تريندا - توباجو)	شارما اوتلى
(تونس)	عبدالرازق سماوى
(الولايات المتحدة الامريكية)	ديان رينكا
( فنزويلا )	سوزان خيمون دى نيفيت

## الادارة / الإنتاج

(الولايات المتحدة الامريكية). سبرينا جاسى

## اعضاء المجلس التنفيذي للاتتسوسي

رئيساً	الولايات المتحدة	المراقب العام	شارلس ايه بوشر
نائباً اول للرئيس	مصر	رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات	فخرى عباس
نائباً ثانياً لرئيس	البرازيل	رئيس محكمة الرقابة	الفيا لورد ديلو كاستولو
اميناً عاماً	استراليا	المراقب العام	جون سى تيلور
	النمسا	رئيس محكمة الرقابة	فرانز فايدلر
	باربادوس	المراقب العام	إي ديفيد جريفث
	الكاميرون	المنسق العام	باول إيلا مناي
	كندا	المراقب العام	ل.دينس ديزوتيس
	فنلندا	المراقب العام	تابيو لسكينين
	المانيا الاتحادية	رئيس محكمة الرقابة	هذا سزاستش
	اندونيسيا	رئيس المجلس الأعلى للرقابة المالية	جي. بي. سومارلين
	كينيا	المراقب والمراجع العام	ديفيد ج. بخورج
	المكسيك	المراقب العام	خافير كاستيلو ابلا
	الفلبين	رئيس لجنة المراقبة العامة	باسكيبو اس باتاريا
	رومانيا	رئيس محكمة الرقابة	ابون بوقان
	السعودية	وزير دولة ورئيس ديوان المراقبة العامة	عمر عبد القادر فقيه
	تونجا	المراقب العام	بوهيفا نوجو نيتوا

المحتويات :-

كلمة المحرر

أخبار موجزة

المنظمات الدولية

التخلص من ( كلب الحراسه )

نبذة رقابية - زمبابوى

نشرات تحت الطبع

انباء الانترنت

## الكتابة إلى المجلة من أجل النشر :

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية نشرة رسمية عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساى) فصلياً مرة كل ثلاثة أشهر (يناير - ابريل - يوليو - أكتوبر) باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية ، وتلتزم المجلة بتوثيق عرى التعاون بين مدققي (مراجع) القطاع العام والمدققين الآخرين في العالم من خلال نشر المقالات والأخبار والنبذات المختصرة عن الأجهزة الرقابية ومعلومات حول الأبحاث والدراسات التي ما زالت تحت الطبع.

وفيما يلي الأسس المعتمدة للكتابة في المجلة:

### المقالات:-

يحتوي كل عدد من المجلة عادة على مقالين أو ثلاثة . وستستخدم هيئة محرري المجلة الأسلوب التالي لإختيار المقالات المراد نشرها : تعتبر المقالات التي تتناول الناحية العملية للرقابة المالية الأكثر أهمية لقراء المجلة وهذا ما يجعلها الأكثر قبولاً للنشر. نذكر منها على سبيل المثال: المقالات التي تصف مهمة رقابية معينة، المقالات التي تتناول الأدوات والأساليب الرقابية والمقالات التي تبرز معلومات محددة حول نتائج عملية رقابية ما أو التي تستعرض قضايا إدارية والحلول المناسبة لها. وستبعد المقالات التي تعالج أمور نظرية أو أبحاث أكاديمية .

يجب أن لا تتجاوز عدد صفحات المقالة كحد أقصى 12 صفحة وأن تتم الكتابة بمسافات مزدوجة بين الأسطر ( يتضمن ذلك الملحقات التالية : الخانط والرسومات البيانية والصور ) .

### نبذة رقابية:-

ان أفضل طريقة للتعلم هي الإستفادة من خبرات وتجارب الآخرين . وهذا يظهر جلياً في ( النبذة الرقابية) التي ترد بصورة منتظمة في هذه المجلة وتقدم معلومات حول اجهزة الرقابة المالية العليا تتناول ما يلي:

- الخلفية التشريعية والتاريخية للجهاز الرقابي.
- الأساليب والأنواع الرقابية التي يمارسها الجهاز الرقابي ودرجة استقلاليته.
- الهيكل التنظيمي للجهاز وحجمه وأنواع الأعمال والأنشطة التي يمارسها .
- التخطيط الرقابي.
- ادارة المصادر البشرية.

يجب أن لا تتجاوز النبذة ست صفحات وأن لا تقل عن أربع صفحات وأن تكتب بمسافات مزدوجة بين الأسطر وأن تعد المادة من قبل الأجهزة الرقابية العليا .

### النشرات الجديدة تحت الطبع :-

يغطي هذا الجزء من المجلة معلومات حول المطبوعات والتقارير التي لها مساس بالرقابة المالية . وحتى يتسعى لنا عرض مثل هذه الوثائق ، يرجى ارسال نسخة من المطبوع أو التقرير الى المجلة مع ذكر معلومات حول التكلفة ومدى توفره باللغات المختلفة وطريقة طلبه .

### أخبار موجزة :

يظهر شعار الانتساى الذى يتمثل بـ (تبادل الخبرات منفعة للجميع ) جليا فى الجزء الذى يتناول ( أخبار موجزة ) حيث يبرز آخر أخبار الجهاز وأخبار مجموعات العمل الأقليمية للانتساى والمنظمات الرقابية الأخرى ، والتي تتضمن ما يلى :

- تعيين رئيس جديد للجهاز الرقابي ( مع السيرة الذاتية له وصور شخصية ).
- التقرير السنوى وأية نشرات أخرى لها مساس بالعمل الرقابي.
- مخرجات حلقات دراسية تدريبية ترعاها ثول بمفردها أو بالتعاون مع منظمات رقابية.
- مبادرات رقابية جديدة لبعض الأجهزة الرقابية العليا وأية تشريعات حديثة تمس الرقابة المالية.

#### ارشادات حول الكتابة الى المجلة :

عند اعداد المواد لتقديمها للمجلة يرجى أخذ الآتى فى عين الاعتبار :-

- أن يكون النص مكتوباً بمسافات مزدوجة بين الأسطر .
- أن يرد شرح وتعليق على الصورة التي تتضمنها المادة وأن يرد عنوان للرسم البياني أو للجدوال.
- توفير (1) انش ( 2.5 سم ) للهواطن في أعلى الصفحة وأسفلها وفي يمينها ويسارها.
- تزويد المجلة بنسختين من النص المراد نشره ونسخة مخزنة على ديسك حاسوب ( Microsoft Word Format أو WordPerfect ) ، اذا أمكن.

ترسل المساهمات الى العنوان التالي:

EDITOR
INTERNATIONAL JOURNAL OF GOVERNMENT AUDITING
441 G STREET NW, ROOM 7806
WASHINGTON DC 20548 U.S.A
FACSIMILE 202-612-4021
APPLELINK ID: GAO INTOSAI

كتاب:-

## (تشريع جديد يسمح بإبلاغ متكرر)

في أواخر شهر حزيران عام 1994، أقر البرلمان الكندي تعديل قانون الجهاز الأعلى للرقابة المالية الذي يسمح لرئيس الجهاز الرقابي بتقديم تقريره الرقابي بصفة متكررة وبمعدل ثلاثة تقارير في العام بالإضافة إلى الإبقاء على إصدار التقرير السنوي . وعلى رئيس الجهاز الرقابي في هذه الحالة اخطار رئيس مجلس العموم قبل ثلاثة أيام من جلسة المناقشة بكل تقرير إضافي حتى يتمكن المجلس من استبعاد القضايا السياسية في ذلك اليوم.

وبين رئيس الجهاز الرقابي الكندي السيد لـ. دينس ديسوتلز للجان البرلمان أنه سيأخذ بعين الاعتبار البرنامج الزمني لأعمال البرلمان قبل اتخاذ قرار حول تاريخ إصدار التقارير الرقابية الأخرى. كما أضاف أنه من المحتمل أن يبقى الوقت المخصص لعرض التقرير السنوي كما هو مجدول عادة في برنامج عمل مجلس العموم في آخر شهر تشرين الثاني من كل سنة مالية بالإضافة إلى عرض سريع للقضايا الهامة التي برزت خلال العام. أما فيما يتعلق بالتقارير الثلاثة الأخرى فسيترك لها مجال للنقاش والعرض خلال ما تبقى من العام البرلماني أي خلال الفترة من شهر آيلول إلى شهر حزيران وستتضمن هذه التقارير نتائج عمليات الرقابة الشاملة والرقابة على القطاعات والأجهزة الحكومية.

وقد بدأ العمل بمشروع التعديلات على قانون الجهاز منذ بداية حقبة الثمانينات. خلال هذه الفترة تم تسجيل العديد من المشاريع القانونية التي لم يكتب لها النجاح نتيجة لقرار أعضاء لجنة الحسابات العامة المشكلة في مجلس العموم. وقد تكلل المشروع الحالي بالنجاح بفضل جهود ومثابرة راعية المشروع / رئيسة لجنة الحسابات العامة السابقة السيدة جين روبرت غوثير .

وخلال قيام الجهاز الرقابي الكندي بالإعداد لعملية الإبلاغ الدوري، اتصل بالعديد من أجهزة الرقابة المالية العليا للإستفادة من خبراتهم فيما يتعلق بهذا المجال، حيث ساعدت هذه المعلومات في الاستجابة لاستفسارات البرلمان حول ممارسة هذه الأجهزة لعملية الإبلاغ الدوري. وأذ ينتهز الجهاز هذه الفرصة للتعبير عن إمانته وتقديره للمساعدة التي حصل عليها من الأجهزة الرقابية الأخرى.

ويتوقع رئيس الجهاز الرقابي الكندي أن يستفيد البرلمان من عمل الجهاز الرقابي بالطريقة الحالية مقارنة . بطريقة إعداد التقرير السنوي الحالي الذي يحتوي على 700 إلى 800 صفحة. ونتيجة لهذا الأسلوب الجديد يتوقع رئيس الجهاز أن ينساب العمل في الجهاز الرقابي بسهولة دون ما يتطلبه التقرير السنوي الذي يصدر مرة واحدة بالعام من عباء في متطلبات العمل.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على العنوان التالي :-

THE OFFICE OF THE AUDITOR GENERAL , 240 SPARKS STREET (ATTN: MARK HILL)  
OTTAWA,ONTARIO,CANADA K1A OG6.

الصادر من:

## (تعيين رئيس جهاز رقابي جديد)

صادق كونغرس الشعب القومي الصيني على المرسوم الرئاسي الخاص بتعيين السيد جو زنكيان كرئيس الجهاز الرقابي الصيني وذلك في 12 أيار 1994 خلفاً للسيد لو بيجان الذي تقاعد بعد خدمه الحكومية مميزة دامت سنوات عديدة . وبتولي السيد جو زنكيان منصب رئاسة الجهاز الرقابي الصيني يصبح رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ( ASOSAI ) .

وللسيد جو خبرة كبيرة في مجال المالية العامة والاقتصاد مما سيثري عمل الجهاز الرقابي. وقد تخرج السيد جو من جامعة الشعب الصينية في عام 1954 حيث نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد. وبعد التخرج عمل في الديوان التجاري ومن ثم في وزارة المالية والإقتصاد في مقاطعة هيوبي . وبعد ذلك تمت ترقيته رئيساً لبنك الإنشاء الشعبي الصيني - فرع هوبى.



صورة السيد/ جو زنجيان

نال السيد جو عدة مناصب . ففي عام 1983 عين كنائب لمحافظ مقاطعة هيوبي ورئيس للهيئة الاقتصادية للمحافظة . ومن ثم تم تعينه محافظاً في عام 1985 . وفي عام 1990 أصبح نائباً لرئيس البنك المركزي الصيني (البنك الشعبي بالصين) . وبعد ذلك تم نقله إلى الجهاز الرقابي لجمهورية الصين الشعبية عام 1993 حيث عمل كنائب لرئيس الجهاز حتى توليه منصب الرئيس .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

THE AUDIT ADMINISTRATION OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA, I,  
BEILUYUAN, ZHANLAN ROAD, XICHEN DISTRICT, BEIJING, 100037, CHINA

اندونيسيا :

( صدور تقارير سنوية )

منذ إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية الأندونيسية في آب 1993 تم تقديم تقريرين سنويين للبرلمان لعامي (1991/92 و 1992/93) حيث تناول كل تقرير عمليات الرقابة على الكشوفات المالية للموازنة الوطنية والرقابة على تنفيذ الميزانيات الوطنية والإقليمية وميزانيات المؤسسات المملوكة للدولة. ويخطط الجهاز الرقابي حالياً لتقديم معلومات مفصلة للبرلمان حول إجراءات تنفيذ الموازنة خلال فترات زمنية محددة خلال العام المالي في المستقبل القريب.

## التعاون الاندونيسي - الكوري:-

زار وفد من ثلاثة موظفين من الجهاز الكوري للرقابة والتفتيش المجلس الأعلى للرقابة المالية الاندونيسي في أيار 1994 . درس الوفد بقيادة المفوض جونق جول كيم ونافش الخبراء المشتركة في مجالات مختلفة مثل جهود مكافحة الفساد ورقابة النفقات والكفاءة والقوى العاملة وعقود الائتمان .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

**THE SUPREME AUDIT BOARD OF INDONESIA BADAN PEMERIKSA KEUANGAN,JALAN GATOT SUBROTO NO.3, P.O.BOX 401/JKT,JAKARTA,INDONESIA.**

## بيان :-

(تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة العليا)

عين السيد شنجي يازاكى ، وهو أحد مفوضي المجلس الرقابة الياباني ، رئيسا للمجلس في 12 ابريل عام 1994 خلفا للسيد تاكاشا ناكاجاما والذي تقاعد مؤخرا .



السيد/ شنجي يازاكى

أنضم السيد يازاكى إلى وزارة المالية في عام 1953 عقب تخرجه من جامعة طوكيو . ثم تم نقله إلى وزارة الدفاع سنة 1981 حيث شغل منصب نائب وزير الدفاع في الفترة من 1985 إلى 1987 حتى تاريخ تعيينه كمفوض لمجلس الرقابة المالية في عام 1989 . كما عمل السيد يازاكى كنائب لرئيس شركة البترول القومية اليابانية .

وفي نفس الوقت، تم تعيين السيد هيدكي ساكى كمفوض لمجلس الرقابة في الثامن من نيسان 1994 . وقد كان السيد ساكى يشغل منصب الأمين العام لأمانة مجلس المستشارين قبل انضمامه للمجلس .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

( تعيين رئيس جديد للجهاز الرقابي )

وافق المؤتمر الشعبي العام المنعقد في 29 كانون ثاني 1994 على تعيين الدكتور محمود محي الدين بادي كرئيس لجهاز الرقابة المالية العليا بالجماهيرية الليبية خلفاً للدكتور محمد الزروق رجب، وبتوبيه هذا المنصب يرأس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اريوساي).

وقبل تعيينه في الجهاز الرقابي شغل الكثير من المناصب الحكومية والأكاديمية الرفيعة في مجال المحاسبة والإدارة المالية. وعمل قبل فترة بسيطة استاذًا للمحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة كاريونس.

ويعتبر دكتور بادي عضوا نشطا في عدد من الجمعيات المهنية حيث يحمل عضوية الجمعية الليبية للمحاسبين والمراجعين والمعهد الأمريكي للمحاسبين العاميين المجازيين ومعهد المحاسبة الإدارية بالإضافة لعضويات أخرى . وتضم خلفيته الأكاديمية درجات عليا في المحاسبة وشهادة تدريس خاصه وال العديد من الشهادات المهنية .

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

**THE OFFICE OF THE GENERAL SECRETARY OF THE PEOPLE'S COMMITTEE,  
P.O. BOX 2479, TRIPOLI, LIBYA.**

(التقرير السنوي لعام 1993)

اصدرت محكمة الرقابة الهولندية تقريرها السنوي لعام 1993 في الحادي والثلاثين من آذار 1994 الذي يتضمن نتائج 71 عملية رقابية. ونتيجة للتغيير الذى طرأ على قانون المحاسبة الحكومية عام 1992 ازداد حجم العمليات الرقابية مقارنة بالسنوات السابقة. كما يحتوى التقرير الرقابي على دراسات تقويم الأدارة المالية للوزارات والتى استمرت منذ ذلك الوقت لتغطى المجال الكامل للمساءلة المالية. وبالإضافة لإعداد التقارير السنوية والتقارير، شبه السنوية، يعمل الجهاز الرقابي الهولندي عادة على إصدار سبعة تقارير مرحلية.

ومن الأعمال التي قام بها الجهاز الرقابي خلال السنة المالية 1993 فحص الضرائب والجبائيات الحكومية وإنقاد العديد من النقاط في هذا المجال التي تذكر منها على سبيل المثال : لم يتم استخدام الإيرادات في بعض الأحيان لتحقيق الأهداف المرسومة لها مسبقاً ودمجها بالأموال العامة أحياناً أخرى . وفي معظم الحالات تتعرض الجبائيات الضريبية إلى سوء الاستعمال أو الاستعمال غير السليم لاعتماد الحكومة على المعلومات التي يقدمها دافعو الضريبة فيما يتعلق بتحديد الضريبة المستحقة . ونتيجة للفحوص الرقابية تبين للجهاز الهولندي عدة ملاحظات منها عدم اكتمال ملفات الخاضعين للضريبة، ونقص المعلومات التي تخص فرض الضريبة وجمعها وتدقيقها وعدم القيام في معظم الأحيان بعمليات التقويم لأعمال الضريبة . وبناءاً على هذه الملاحظات الرقابية أوصى الجهاز في تقريره السنوي لسنة 1993 بالتأكد من وجود ضمانتات كافية تحقق الأغراض المنشودة قبل فرض الضريبة الجديدة . كذلك ، أوصى بالقيام بالمزيد من عمليات التقويم لأعمال الضريبة .

ومن المجالات التي راقب عليها الجهاز خلال عام 1993 اتباع خمس وزارات للسياسة الحكومية لتقليل نسبة غياب الموظفين بسبب المرض وعدد الموظفين المدنيين اللذين يعلمون ضمن خطط غير سارية المفعول للعوائد الوظيفية . حيث تبين للجهاز أنه بالرغم من أن الإتجاهات المتخذة في هذين المجالين تأتي وفقاً للسياسة الحكومية المعتمدة بها يعزى جزء من التقليل في هذه النسب إلى أسباب أخرى غير المذكورة ضمن سياسة الحكومة . كما انقد التقرير الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوزارات مثل خدمات موظفي الصحة المهنية وفرق العمل الاجتماعية الطيبة .

كما استمر الجهاز الرقابي الهولندي بفحص دقائق سياسة (قانون توظيف العمال المعاقين) في أربع وزارات و مجلس الدولة و داخل الجهة الحكومية المعنية مباشرة بالموضوع. حيث يهدف القانون المذكور إلى ادخال الأشخاص المعاقين إلى القوى العاملة الهولندية بنسبة لا تقل عن 5% من حجم إجمالي العمالة بـنهاية عام 1995. قد تبين للجهاز من خلال عملية التدقيق الحاجة إلى قطع مسافة طويلة قبل تحقيق هذه السياسة في مجال الخدمة المدنية . وعلى سبيل المثال وفي عام 1992 تم تعيين 13 معموق في الخدمة الحكومية من إجمالي 10.000 وظيفة جديدة . وبناءً على ذلك أوصى الجهاز بإعطاء المزيد من الاهتمام لتعيين الأشخاص المعوقين .

وخلال السنوات السابقة نشر الجهاز الرقابي نتائج عمليات المتابعة الرقابية في التقرير السنوي لأظهار مدى تنفيذ الجهات الخاضعة للتدقيق لوصيات الجهاز . والجدير بالذكر أن خمس متابعات من أصل سبع حققت تحسينات في المؤسسات التي تخضع لرقابة الجهاز.

ويتضمن التقرير أيضا قضايا مؤسسية تتعلق بالجهاز الرقابي نفسه خاصة في مجال إعادة هيكلة الجهاز والمتوقع الإنتهاء منها بـنهاية عام 1994 .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

THE OFFICE OF ALGEMENE REKENKAMER, POSTBUS 20015, LANGE VOORHOUT 8, 2500 EA'S - GRAVENHAGE , THE NETHERLANDS.

#### النرويج

#### ( صدور التقرير السنوي )

اصدر مكتب المراقب العام النرويجي تقريره السنوي عن الحسابات العامة للدولة والذي يتضمن عرضا للعديد من القضايا الهامة لمناقشتها من قبل البرلمان . حيث يبرز تقرير عام 1992 عددا من الممارسات الحسابية غير الكافية وعددا من القضايا الاقتصادية الهامة .

وقد بين التقرير نوعية النظم المحاسبية الحكومية المركزية المتتبعة في المؤسسات العامة والتي تعتبر جيدة بشكل عام وفي تحسن مستمر. كما لاحظ مكتب المراقب العام بعض نقاط الضعف المادية في حسابات القوات المسلحة حيث اكتشفت اخطاء جوهيرية في كشوفات الرواتب والأجور وانظمة التعويض. ولاحظ التقرير ايضا ان التعليمات والأنظمة المعقدة لها علاقة بهذه القضية وبين كذلك أن المشاكل والصعوبات استمرت حتى بعد الإبلاغ عن نتائج التدقيق.

وتضمن التقرير السنوي كذلك نتائج رقابة الأداء على مشروع "شبكة الاتصالات للوزارات العامة" حيث كشف الجهاز عن العديد من نقاط الضعف وواجه القصور في مرحلتي التخطيط والتنفيذ للمشروع . وتضمن التقرير كذلك نتائج ما كشفته عملية المراجعة خلال اجراءات شراء غواصة للقوات البحرية النرويجية من أوجه قصور في مرحلتي اعداد العقود وإدارتها والتي تسببت في مشاكل فنية وتجاوزات مالية عن المخصصات. كما تضمن التقرير نتائج دراسة خاصة لفريق عمل كلف بتنقيح استثمارات الحكومة في الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستعقد في "ليليهامر" في عام 1994 .

كما مارس مكتب المراقب العام في السنتين الاخيرة الرقابة على جمع الضرائب والرسوم. وقام كذلك بفحص نوعية عمل الجهات المعنية بالضريبة المحلية ونشاطات المؤسسات الجمركية. و كنتيجة لهذا العمل ، قام المكتب بدراسة ادارة ضريبة القيمة المضافة. ودرس المكتب الرقابي أيضا الرسوم الساحلية التي تفرض على السفن حيث اظهرت العملية الرقابية أن جمع الرسوم الساحلية لا يتم بصورة كافية .

انتقد مكتب المراقب العام مراراً وزارة الطاقة ومصادر المياه الترويجية للضعف الوارد بها نتيجة لإجراءات الوزارة الخاصة بالشراء حيث تبين من نتائج الرقابة عدم التقيد بتعليمات الشراء وعدم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المنافسة والرقابة غير الكافية على إنشاء الفوائير واجراءات الدفع . كما غطى التقرير سلسلة من النتائج التي تتعلق بالحسابات ومشاكل المراجعة المالية الأخرى التي تخصل سكة الحديد الترويجية .

لجنة برلمانية جديدة

تقریر جدید

فى عام 1993 فُقدَ البرلمان وظيفته الرقابية من خلال تأسيس لجنة دائمة للرقابة والشؤون الدستورية تعنى بالتحقيق فى قضايا الإدارة الحكومية. وستقوم اللجنة الجديدة بمعالجة التقارير السنوية والمواضيع الرقابية الأخرى. وفيما يتعلق بالتقارير الرقابية، فقد نوه التمهيد في بداية التقرير السنوى لعام 1992 إلى قيام المكتب الرقابي بتقديم تقارير رقابية خاصة للبرلمان كتمة للتقرير السنوى التقليدى. وهذا يعتبر إلى حد ما نتيجة لسياسة مكتب المراقب العام التي تشدد وتتركز على رقابة الأداء مما حذى بمكتب المراقب العام إلى اصدار دليل جديد يهدف لتحسين نوعية رقابة الأداء في المكتب.

- لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

THE BOARD OF AUDITORS , RIKSREVISJONEN, POSTBOX 8130 DEP, VICTORIA  
TERRASSE , 0032 OSLO, NORWAY.

بولنڈ

(تقديم التقرير السنوي لعام 1993 للبرلمان)

قدم جهاز الرقابة المالية العليا البولندي تقريره السنوي للبرلمان . وقد تناول التقرير العديد من القضايا الهامة المتعلقة بالتحول من مرحلة التخطيط المركزي الى مرحلة الاقتصاد الحر والقضايا التي تتعلق بالشخصية وكافة العمليات الحكومية .

كما أورد التقرير اهتماما خاصا بالنظام المالي للدولة الذي يتضمن تحصيل الإيرادات والعلاقة بين الميزانية والقومية واستخدام الأموال المخصصة لهدف مرسوم سابقا. وأجرى مكتب الرقابة أيضا رقابة الاقتصاد والكفاءة في بعض المحالات مثل : الحماية البيئية والتعليم والمصحة والنقل والاتصالات.

يتضمن تقرير عام 1993 ملاحظات حول أكثر من 100 عملية رقابية قدمت نتائجها لكل من مجلس الأعيان والتواب ورئيس الدولة ومجلس الوزراء والأجهزة الخاضعة للتدقيق.

## استضافة الجهاز الرقابي لحلقة دراسية إقليمية :

استضاف جهاز الرقابة المالية العليا ببولندا حلقة دراسية حول موضوع الأسس القانونية لنشاطات اجهزة الرقابة العليا وذلك خلال الفترة من 19 الى 22 نيسان 1994 . وحضر اللقاء مشاركون من اجهزة الرقابة العليا في جمهورية التشيك والمجر ولithuania وجمهورية السـلوفاك و بولندا وذلك من أجل تبادل الخبرات في هذا المجال. وتمت مناقشة مواضيع محددة مثل مهام ومسؤوليات الجهاز الرقابي والهيكل التنظيمي للجهاز، وحقوق وواجبات مدققي (مراجع) الدولة ، و التدريب التخصصي للمدققين ، ومواضيع واسليب الرقابة ومعاييرها ، ومدى تنفيذ النتائج الرقابية.

وإستعداداً لهذه اللقاء، عمل المشاركون على تضمين نصوص من قوانينهم وأنظمتهم الرقابية والتشريعات المعهود بها في أحوزتهم وأوراق أعدت خصيصاً للقاء في البرنامج الزمني ، كما ترجمت الأوراق فيما بعد إلى لغات الأجهزة المشاركة .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

NAJWYŻSZA IZBA KONTROLI /SUPREME CHAMBER OF AUDIT, SKRYTKA POCZTOWA P-  
14,00 - 950 WARSZAWA, POLAND.

جمهوريّة سلوفاك:

(تعيين رئيس جهاز جديد)

عين د. جوزيف اولج رئيساً لمكتب الرقابة المالية لجمهورية سلوفاك حيث كان يشغل منصب نائب عميد جامعة كوسيك قبل تعيينه . وعمل د. اولج استاذًا ورئيسًا لقسم القانون الجنائي في جامعة بافلو جوزيف سافارك .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

SUPREME AUDIT OFFICE OF THE SLOVAK REPUBLIC UL PRIEMYSELNA 2, 824 73,  
BRATISLAVA 26, SLOVAK REPUBLIC.

سلوفاكيا:

(تعيين مراقب عام جديد)

عين السيد صبري زميل المحاسبين القانونيين FCA ) مراقباً عاماً لسلوفاكيا في يناير 1993 بناءاً على ارادة رئيس الجمهورية . وقد تخرج السيد صibri من جامعة لندن / كلية الاقتصاد .



السيد/ أنس . أم . صبرى

عين السيد صبرى بمكتب المراقب العام في عام 1966 وتنقل في المناصب الوظيفية في جهازه الرقابي حتى وصل الى وظيفة نائب رئيس الجهاز في عام 1983. وعمل في منصب نائب أول من عام 1989 وحتى تاريخ حلوله في وظيفته الحالى .

- لمزيد من المعلومات ، يمكن الاتصال على العنوان التالي :-  
THE OFFICE OF AUDITOR GENERAL, INDEPENDANCE SQUARE, COLOMBO 7,  
SRILANKA.

السويد :

(تعيين مراقب عام جديد )

عينت السيدة إنقا بريت أهلينس مراقبا عاما للسويد في الأول من تشرين أول ( أكتوبر ) 1993 خلفا للسيد انقامار منديبو / رئيس المكتب الوطني للرقابة المالية السويدي والمعروف سابقا بديوان الرقابة الوطني .



السيدة/ إنقا بريت أهلينس

بدأت مسيرة السيدة أهلينس المميزة في القطاع العام، منذ عام 1968 ومن وزارة التجارة والصناعة بالتحديد حيث دخل ضمن عملها في الوزارة التعاون الاقتصادي بين دول الشمال . واشتركت في الاستعدادات والمفاوضات

لاتفاقية التجارة الحرة مع منظمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية قبل مغادرتها الوزارة في عام 1975

وبعد ذلك عملت السيدة اهليوسن في وزارة المالية في مديرية التعاون الدولي ومن ثم في قسم الموازنة . وخلال الفترة من عام 1980 حتى 1987، كانت تعمل كمساعدة لوكيل ومسئولة عن القضايا التي تتعلق بالتعليم والزراعة والبيئة والطاقة والقضاء. وفي عام 1987 شغلت منصب رئيسة قسم الموزانة وهي الوظيفة التي ظلت تشغلاها حتى تعيينها كمراقب عام .

قبل دخولها الخدمة العامة ، عملت السيدة اهليوسن خلال الفترة من عام 1962 - 1967 في السكرتارية الاقتصادية لأكبر بنك السويد التجارية: SVENSICAN HANDELSBANKE وخلال الفترة من عام 1963 حتى 1964 منحت اجازة بدون مرتب لتعمل في تونس مع البنك التونسي SOCIETE ETUNISIENNE DE BANQU حيث كانت تعمل في قسم القروض من متوسطة الأجل.

وتحصلت مؤهلاتها العلمية العلوم الإنسانية واللغات ودرجة جامعية في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد بستوكهولم. وتعتبر الموسيقى والقراءة والمشي وركوب الدراجات والزوارق والمشي سيرا على الأقدام لمسافات طويلة من الأعمال التي تستمتع بالقيام بها في أوقات فراغها.

وبتولي السيدة أهلينوس منصب رئيس الجهاز الرقابي السويدي ليصبح رئيسة المجلس التنفيذي للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

SWEDISH NATIONAL AUDIT OFFICE, BOX 45070,  
S-104 30 STOCKHOLM, SWEDEN.

الولايات المتحدة :

(صدور المعايير الرقابية الحكومية المنقحة )

أصدر مكتب المحاسبة العام نسخة منقحة من كتاب "المعايير الرقابية الحكومية" ( الكتاب الأصفر) والذي يتناول المعايير التي تتعلق بالمؤهلات المهنية للمراجعين ( المدققين ) ونوعية الجهود الرقابية وخصائص التقارير الرقابية المهنية ذات المعنى . وتنطبق هذه المعايير على عملية الرقابة على الأجهزة الحكومية وعلى البرامج والنشاطات والأعمال الخاصة بالمؤسسات العامة وعلى أموال الدولة التي تحصل من المتعاقدين وعلى المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية .

سوف يتم التركيز في باب معايير الرقابة المالية على أهمية الرقابة الداخلية وعلى تحسين الاتصال ما بين المدققين ( المراجعين ) و بين الأجهزة الخاضعة للتدقيق . وقد تم كذلك تنقيح معايير رقابة الأداء لمساعدة المدققين في وضع أهداف عملهم الرقابي ولتحديد القوانيين واللوائح والأنظمة التي لها علاقة بالعملية الرقابية . وتغزو هذه المعايير جهود مكتب المحاسبة العام في التثبت من أن العملية الرقابية تلبي احتياجات مستخدمي التقرير للمعلومات الخاصة بالعملية الرقابية وتقدم ارشادا حول كيفية الاستفادة من نتائج العملية الرقابية وكيفية التأكد من صلاحية ومصداقية المعلومات .

وقد صدرت المعايير الرقابية لأول مرة عام 1972 ثم نجحت في عام 1981 ونجحت مره أخرى عام 1988 . والقصد من وراء التنقيح الحالي ضمان استمرارية الإيفاء باحتياجات المجتمع الرقابي وداعي الضرائب . وتم تطوير المعايير بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدها المجلس الاستشاري لمعايير الرقابة الحكومية . كما تم عقد جلسات للاستشارة مع لجنة المعايير الرقابية التابعة للانتوساى .

يمكن الحصول على الكتاب الأصفر ، ولأول مره ، مخزنا على أقراص حاسوب باستخدام برنامج SDO أو SWINDOW حتى يمكن القارئ من البحث عن المادة التي يريد من خلال فهرس المحتويات أو من خلال استخدام كلمات رئيسية ترد داخل النص .

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على العنوان التالي :-

U.S GENERAL ACCOUNTING OFFICE , 441 G STREET, N.W., ROOM 7806 WASHINGTON,D.C.  
20548, U. S. A

## فنزويلا:

### ( تعيين رئيس جديد للجهاز الرقابي )

عين دكتور الدوارد روش لاندر مراقبا عاما / رئيس الجهاز الرقابي بفنزويلا خلفا للدكتور جوس رامون مدين ا والذي تقاعد بعد فترة مميزة في الخدمة العامة .

يحمل الدكتور المهندس لاندر درجات جامعية من جامعة ستانفورد والجامعة المركزية بفنزويلا . ويحمل ايضا درجة الدكتوراه من جامعة السوربون . وتركزت خبرته العملية في مجالات الطاقة والصناعة والنقل . وعمل أيضا كنائب لرئيس المجلس الانتخابي العالي لفنزويلا خلال الفترة من 1985 - 1990 . وقد كان نشطا اجتماعيا ومهنيا منذ عام 1961 . وتولى الدكتور لاندر مراكز قيادية في مؤسسات عديدة مثل كلية المهندسين بفنزويلا ، وفي مؤسسة غير ربحية تسمى E(PARTICIPATION INDEPENDIENT )

ل الدكتور لاندر نشرات ثقافية عديدة في مجال النقل والاقتصاد والمالية والطاقة وهو عضو في كثير من الجمعيات المهنية ، ونال ثالث ميداليات كاعتراف بإنجازاته . وبתוبيه وظيفته الجديدة ينضم دكتور لاندر إلى هيئة تحرير هذه المجلة .

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على العنوان التالي :

OFFICE OF THE CONTRALOR GENERAL DE LA REPUBLICA, AVENIDA ANDRES BELLO , SECTOR GUAICAIPURO, EDIFICIO CONTRALORIA GENERAL DE LA REPUBLICA, CARACAS, VENEZUELA.

### مؤتمر إقليمي حول الإدارة المالية الحكومية:

شارك ممثلون من الدول اللاتينية وأمريكا الوسطى ودول الكاريبي مع وفود من الدول الآسيوية والأوروبية ومن الولايات المتحدة في حضور لقاء حول ' التطورات الحديثة في الإدارة المالية الحكومية ' في ميامي، فلوريدا خلال الفترة من 11-13 ابريل 1994 . وردع المؤتمر الإتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية وكلية المحاسبة في جامعة فلوريدا العالمية وجمعية المحاسبة الأمريكية وجمعية اعداد الموازنة العامة الأمريكية الأيبيرية ومنظمة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والجمعية الأمريكية للإدارة العامة ووكالة التنمية الدولية . وعقدت الجلسات باللغة الإسبانية مع ترجمة فورية للغتين الإنجليزية والفرنسية .

وتشكل الحضور من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية ومراقبي حسابات ومحاسبين ومدققين (مراجعين) من القطاعين العام والخاص ورجال إقتصاد وموظفي بنوك ومصرفية وخبراء من وكالات التنمية المالية وبار الخبراء بالإدارة المالية بالحكومة.



**المشاركون من رؤساء الأجهزة الرقابية في المؤتمر :**

من الشمال الى اليمين السيد رافيل هنان كونتراس / رئيس محكمة المحاسبات - المكسيك . السيد انادجولسان / المراقب العام - غيانا . السيد فكتور اتيكيو كالسودي / المراقب العام - بيرو. السيد ماتويين فرنانسيسكو بيكري بارني / المراقب العام - كولومبيا . السيد انورو هاردينج لاكيو / المراقب العام - نيكاراجوا . السيد مارسيلو فالس باريجا / المراقب العام - بوليفيا .

# هل بإمكان أجهزة الرقابة المالية العليا إحداث تغير في أداء المنظمات الدولية؟

بقلم : فاينود سهقال وأيشر ستيرن

مكتب المراقب العام - كندا

تناول هذه المقالة مفهوم "الرقابة الموازية" كما ترد من خلال عضوية الأجهزة الرقابية في المنظمات الدولية. وتبين كذلك نوعين من الرقابة على مردود إنفاق الأموال التي مارستها كندا من خلال عضويتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وبنوك التنمية الاقتصادية وعن طريق مكتب المراقب العام بكندا.

ومن خلال تجربتنا نرى أن الرقابة الموازية بين أجهزة الرقابة المالية العليا تختلف من حيث الأساس والشروط الواجب توفرها لتحقيق فاعلية برامج المنظمات الدولية. وتم في هذا المجال تشجيع الأجهزة الرقابية للقيام بالمزيد من المحاولات فيما يختص بالرقابة الموازية بين أجهزة الرقابة العليا.

## البيئة الرقابية :

في عام 1993 وصلت قيمة المبالغ التي صرفها العالم على مساعدات التنمية إلى ما مقداره 70 بليون دولار أمريكي ، وهذه شهادة كافية على أن الحكومات ملتزمة بالتعاون الدولي كوسيلة لمساعدة العالم النامي. ولكن مساعدات التنمية أصبحت عملاً يتسم بالمخاطر خاصة بعد أن تحول التركيز من الاعتماد كلياً على المشاريع المؤقتة إلى الاعتماد على البرامج الاقتصادية طويلة المدى والتي يقر معظم الخبراء في كل من كندا والمنظمات الدولية أنه لا يمكن جني عوائد لها إلا بعد فترة طويلة.

ومن أهم النقاط التي تم الإبلاغ عنها تعرُّض عملية تسلیم مساعدات التنمية للغش والضياع أو عدم الكفاءة في إدارة المساعدات. ومن المعروف أن المساعلة العامة للمنظمات الدولية ، مثل تلك التي تتجهها الأمم المتحدة ، بحاجة إلى تقوية حيث أن إداراتها غير متتابع بصورة مستمرة وعملياتها غير مدققة. ومن الواضح كذلك أن التكلفة البعيدة المدى للعديد من مشاريع البنية التحتية أعلى مما هو مقدر في بداية العمل بالمشروع وذلك لأن تدبير تكلفة المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار أوجه أخرى لها علاقة مثل حماية البيئة. وأخيراً ، فإن كثيراً من القروض الدولية تأخذ شكل ديون مخصصة لإصلاح الهيكل التنظيمي مما يستوجب على الدول المانحة للقرض والدولة المتلقية معالجة الموضوع جدياً.

وفي نفس الوقت، تناقض الدعم العام لتنمية المساعدات الخارجية في الدول المانحة للقروض وذلك لارتفاع العبء الضريبي المفروض على البرامج الحكومية. لذلك تم تضييق موازنة المساعدات الأجنبية وتم الضغط على الحكومات للتوضيح للعامة نتائج وعوائد بلايين الدولارات التي صرفت على مثل هذه المساعدات.

## إحداث تغيير

إن التحدي الكامن وراء قيام أجهزة الرقابة المالية العليا بالرقابة على البرامج الدولية أو ذات الطرفين يعتبر خطوة نحو تغيير إيجابي وذلك كما عبر عنه السيد دينيس ديسوتيلس / المراقب العام لكندا . وهذا يعني بالنسبة لكندا دعم البرلمان لفحص وتدقيق نشاطات المساعدات الدولية من خلال توفير معلومات استراتيجية ذات نوعية عالية حول :

- النتائج التي يتوقع رجال البرلمان تحقيقها من الدولارات المصروفة.

-2- كيف وعما تكون الأطراف المعنية - الحكومات المانحة للقروض ووكالاتها  
والدولية والحكومات المتلقية للمساعدة ووكالاتها - عرضة للمساءلة .

وهذا يعني ايضاً فحص طريقة ادارة الوكالات الكندية لنشاطات المساعدات الخارجية الخاصة بها في كل من موقع مكاتبها الرئيسية وفي مكاتبها التي تقع في المنظمات الدولية. ولكن بالرغم من أن اجهزة الرقابة المالية العليا تستعرض التقارير الصادرة عن حكومات الأقطار المتلقية للمساعدة ، فإنها تدرك جيداً بأنها لا تملك سلطات قانونية تمكّنها من فحص العمليات الداخلية للمنظمات الدولية أو للدول المتلقية للمساعدات.

ونحن ندرك ايضاً بأننا ندقق عادة على الأموال المصرفوفة في الماضي وأن هنالك بعض الأمور الثابتة قد تغيرت حين إصدار التقرير . على كل حال، فإن الأحداث في محيط المساعدات الدولية تسير بصورة بطيئة نسبياً ونعتقد أن رقابة مردود إنفاق الأموال ستحدث تغييراً إذا بنيت التوصيات على المعرفة التامة بأفضل الممارسات الرقابية وإذا أخذت عملياتنا الرقابية بعين الاعتبار الاجراءات التصويبية التي أوجدها الجهات الخاضعة للتدقيق. وفي التحليل النهائي، فإن فشل وجه من أوجه ادارة مشروع ما لتاذية مهامه وفقاً للتوقعات ليس بالضرورة الغاية الحقيقة من وراء الرقابة . ويعتبر الفشل الحقيقي الوحيد هو الفشل من التعلم من التجارب الماضية .

ومن خلال عملنا وجدنا ان اكبر مساهمتنا تمثل بتوثيق علاقة الزماله مع الجهة الخاضعة للتدقيق . وعندما يدرك من يدير الجهة الخاضعة للتدقيق بأن المدققين يعملون مثّلهم تجاه تحقيق اهداف مشابهه - تحسين عملية المساعده الشاملة على النفقات العامة وتقديم برامج كفوءة وفعالة واقتصادية قدر الامكان - لذلك تستطيع الإداره النظر لمشاركتها الدوليه من زاوية جديدة كفرصة موائمه لبناء العلاقات.

الرقابة على النفقات والنشاطات ثانية الأطراف:

بدأنا العمل في مجال مشاركة كندا في المنظمات الدولية من خلال الرقابة على أعمال وأنشطة التنسيق الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتي وردت في تقريرنا السنوي لعام 1991. وقد غطت العملية الرقابية ادارة عضوية كندا في المنظمات الدولية مثل هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي عام 1992 قمنا بالتدقيق على مشاركة وكالة التنمية الدولية الكندية في بنوك التنمية الاقتصادية الاربعية.

وتم العمل بتنفيذ عدة عمليات رقابية تحقيقاً لنفس الأهداف التي تمثل بمساعدة الحكومة والبرلمان لفحص ادارة تمويل برامج مساعدات التنمية الكندية. وقد ركزنا على الممارسات الادارية التي تتبعها كندا وفحصنا ودققتنا أنشطة المكاتب الرئيسية والأنشطة داخل المنظمات متعددة الأطراف والتقارير التي أعددت عن أثر هذه الأنشطة والفعاليات على بعض الدول المتلقية للمساعدة وذلك لمعرفة كيفية قيام الجهات والهيئات الخاضعة للتدقيق بتقويم عوائد مشاركة كندا في المساعدات الخارجية خاصة في ظل سياسة الحكومة المستمرة للضبط المالي ، وكيفية ابلاغ ذلك للبرلمان وداعي الضرائب في كندا . وإن هذه العمليات الرقابية قد فحصت ودققت الأوجه الرئيسية للالتزامات كندا في المساعدات المتعددة الأطراف، فإن اهتمامنا ينصب على اكتشاف فعالية إدارة نفقات المساعدات الأجنبية الكندية.

ومن النتائج الرقابية الواردة ضمن تقريرنا لعام 1992 حاجة وكالة التنمية الدولية الكندية والبرلمان إلى معلومات حول مدى كفاءة المشاركة الكندية في تقديم المساعدات في تعزيز وتنمية التمويل المستمر من خلال بنوك التنمية الإقليمية - الخطوة الأولى نحو الكفاءة والفاعلية الكلية. وبالرغم من أن كندا تعمل سوية مع البنوك الإقليمية حول تقويم الكفاءة ، إلا ان نتائج العمل غير واضحة حتى الان.

ومن الجوانب الخاصة بالكفاءة والمطبقة على بنوك التنمية الإقليمية، درجة عمل هذه البنوك كمؤسسات مالية نشطة. ومن خلال عملنا الرقابي وجذنا ان قدرة كندا على تحليل نوعية قروض البنوك جانب آخر بحاجة إلى تحسين وتطوير. وهذا التطوير هام جدا في هذا المجال لأن جميع المؤسسات المالية الدولية أصبحت مانحة لمبالغ ضخمة من الأموال لدول غير مؤهلة للحصول على قروض من وجهة نظر الأسواق الرأسمالية الدولية .

وتعتبر رسوم العضوية المستحقة على الدول المشاركة في منظمات دولية نوع آخر من الالتزامات المالية وتعتبر بالمساهمات المقدرة حيث أن هذه الأموال غير مكرسة بشكل مطلق نحو التنمية. وتناول تقريرنا لعام 1991 الخاص بالشؤون الخارجية كيفية إدارة مثل هذه الأموال . وفي هذا المجال كان هدفنا أيضا تعزيز مبدأ المسائلة على النفقات والنشاطات والنتائج التي تم تحقيقها. وقد غطت العملية الرقابية مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمات الدولية وخاصة النظام الخاص بمنظمة الأمم المتحدة (باستثناء المساعدات المالية لقوى حفظ السلام ) . ونتيجة العملية الرقابية وجذنا مرة أخرى أن كندا أو أي بلد آخر عرضوا لم يحقق إلا نجاحا بسيطا في مجال تغيير عمليات تلك المنظمات بالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنين السابقة لتحسين الإدارة في تلك المنظمات ذات الإدارة الضعيفة.

ويجب على وزارة الشؤون الخارجية الاستفادة من أعمال الماضي والقاء نظرة شاملة على كافة الأنشطة ومن زاوية مختلفة واكثر موضوعية مما سيساعد في تنسيق عضوية كندا في المنظمات متعددة الأطراف غير الربحية. وقد مضت تلك الأيام التي توقعت بها الدول الأعضاء في آية منظمة دولية أن تحصل على عوائد مالية من خلال مشاركاتها في مثل هذه المنظمات . لذا من المفروض اتباع منهجة جديدة لإختيار أكثر العضويات نفعا وانتاجا مما يفرض على وزارة الشؤون الخارجية القيام بتقدير مسبق لمدى توافق مقدرة المنظمة الدولية مع أهداف السياسات الأجنبية التي وضعتها كندا ومن ثم مراقبة وملحوظة أنشطة وفعاليات المنظمة للتثبت من أنه قد تم تفعيل أهداف كندا المرسومة مسبقا في هذا المجال.

وفي بداية عملتنا الرقابية على وزارة الشؤون الخارجية، أكدت الوزارة على نشاط كندا في هذه المنظمة - حسب السياسة الموضوعة - طالما أن تلك المنظمة موجودة. واستجابة لرأي الوزارة في هذا الخصوص فقد كانت جتنا بأن (الحقيقة المادية تفرض اختيارات صعبة) ولذا على الوزارة ان تصبح عملية اكبر في النهج الذي تنتهجه للالتزام بتلك الإتجاهات الدولية. ويجب الأخذ بعين الاعتبار ان القضايا الدولية والأولويات تتغير . وفي الحقيقة ، بدأت نتساءل بعض البعثات الكندية بالخارج وبعض موظفي المكاتب الرئيسية حول الصلة الوثيقة لبعض اوجه برامج المنظمات الدولية المختلفة. ويسرنا ان نقر بأننا قد توصلنا الى اتفاق مع الوزارة في هذا الخصوص وأن الوزارة اعترفت بالحاجة لعادة النظر في عضوية كندا المستمرة في العديد من المنظمات الدولية خاصة تلك التي تتطلب على مسؤوليات متزايدة واجراءات بيروقراطية باهظة الكلفة.

**لـلـدـوـلـةـ الـواـحـدـةـ وـبـغـضـ النـظـرـ عـنـ حـجمـ مـسـاـهـمـاتـهـ الـمـالـيـةـ قـدـرـةـ مـهـدوـدـةـ فـيـ التـأـثـيرـ عـلـىـ**  
**مـدىـ كـفـاعـةـ وـفـعـالـيـةـ الصـرـفـ الذـيـ يـتـعـلـقـ بـجـهـاتـ مـتـعـدـدـةـ**

### ما يمكن للدولة الواحدة وجهازها الرقابي فعله وما لا يمكن فعله

يوضح هذان النوعان من الرقابة المعوقات التي تواجه الرقابي الموازية . للدولة الواحدة وبغض النظر عن حجم مساهماتها المالية قدرة محدودة في التأثير على مدى كفاءة وفاعلية الصرف الذي يتعلق بجهات متعددة . ولا تستطيع أجهزة الرقابة المالية للدولة المانحة للقروض كذلك أن تنتقد إدارة جهة غير إدارة دولتها المعنية بالمساهمات في المنظمات الدولية . ولا تستطيع أيضا ان تقدم ملاحظاتها الرقابية على كفاءة وفاعلية أنشطة المنظمات الدولية .

ومن الواضح أن لمجتمع اجهزة الرقابة المالية العليا دور مركزي في هذه العملية. فنحن نعتقد بأن الردود على أسئلتنا التي بُرِزَتْ في الإجراءات الرقابية حول المنظمات الدولية ستتوفر معلومات أفضل للمنظمات الدولية وللدول الأعضاء حول هذا الموضوع. كما نعتقد أيضا باحتمالية وجود دور لاجهزه الرقابة المالية العليا فى حالة التعرض لتشريعات الدول من خلال التوصيات التي قدمت بعد الانتهاء من العملية الرقابية. وقد حدث فعلاً هذا الموقف خلال التدقّيق على المنظمة الكندية للتنمية الدولية والتدقيق على البنك الإقليمي للتنمية حينما افترضنا أن يكون ضمن سلطات الوزير الممنوحة له ضمان تمويل خارج الميزانية ( Off-balance- sheet financing ) و توضيح المسائل الشاملة حول الموضوع.

### يمكن ان تشكل الرقابه الموازية تغييرا ايجابيا :

ليست كندا هي الدولة الوحيدة التي تقييد جزءا رئيسيا من مساعدات التنمية الرسمية لإشارة وفعاليات المؤسسات المالية الدولية . وحيث ان القروض المقدمة لمشاريع تنمية التنظيم الإداري تمنع بصورة مطلقة تقريباً بواسطة تلك المؤسسات، فإننا نعتقد بأنه كان الوقت لاجهزه الرقابة المالية التعاون مع مثيلاتها في الدول الأخرى للقيام بعملية الرقابة الموازية .

وتعرف الرقابة الموازية بأنها الرقابة التي يتم بموجبها التنسيق بين اثنين أو أكثر من اجهزة الرقابة المالية العليا للقيام بالرقابة على منظمة دولية معينة أو مشروع تنمية بحيث تمارس العملية الرقابية للجهازين في نفس الوقت وبالتعاون مع بعضها البعض. ومن الممكن ان تكون الرقابة الموازية ذات فائدة قصوى . وإذا تم اصدار التقارير الرقابية لكل جهاز رقابي في نفس الوقت تقريباً، فإن ذلك يعزز مناقشة القضايا الرقابية في عدة دول ضمن من لهم اهتمامات مشتركة، مما سيشجع الضغط الشديد على المنظمة الدولية لتحسين ممارساتها وادانها .

وحيث أن الكثير من القضايا التي تواجه المدقق القانوني - التنمية المستمرة والبيئة والتجارة الدولية - تعتبر هموما مشتركة بين الجميع، فإن المشاركين في العملية الرقابية يمكنهم تقاسم المعلومات حول الأساليب والمنهجيات الرقابية. ومن ثم تصبح تلك المعلومات في متناول اليد وعلى مستوى المجتمعات المهنية عالمياً - وهذا بدوره يفعل هذا النوع من العمليات الرقابية .

وفي الوقت الحالي وبعد أن تم تبني معايير الإنوساي للرقابة المالية الحكومية ، تستطيع أجهزة الرقابة المالية العليا العمل على تجريب كافة الأساليب الرقابية لتتمكن من الإعتماد على عمل الآخرين مما سيقلل من الإزدواجية

في الجهود الرقابية وسيقلل من التكاليف الإجمالية للرقابة على مشاريع التنمية وستجني العملية الرقابية أقصى فائدة وعائد للجميع.

ونحن نعلم جميعاً بأن الملاحظات الرقابية تتحسن حينأخذ وجهات نظر وتوقعات المشاركين في الحسابان وقد أظهرت تجربتنا الاولية في رقابة المشاريع الثانية ذلك بوضوح. فالأسلوب الرقابي المنشق يدقته وشموليته وكفاءاته التي تؤثر في توقعات المعنيين الرئيسيين في هذا المجال يجب أن يفعل المناورات والمناقشات للوصول بالنهاية إلى مرحلة فضلى من صناعة القرار.

### من أين تكون البداية؟

هناك طرق وأساليب عديدة للرقابة الموازية تستحق الاكتشاف . فقد تختار دولتان أو أكثر من ينتهيون إلى المنظمة الأوروبية لتنمية المجتمع أو إلى صندوق النقد الدولي أو إلى البنك الدولي أو إلى أحد بنوك التنمية الاقتصادية موضوعاً ذا أهمية مشتركة مثل برامج التنظيم الإداري التي ترتبط بوكلالات التنمية لما وراء البحار التابعة لبلدانهم .

تستطيع هذه الدول كأحد أساليب الرقابة الموازية فحص ما إذا كانت نفقات المنظمة الدولية قد تمت ادارتها بشكل سليم وما إذا تمت مراقبة تقديمها بطريقة فعالة وفحص ما إذا كانت العوامل الاجتماعية والاهتمامات البيئية للدولة المتلقية للمساعدة قد اخذت في عين الاعتبار.

وكأسلوب آخر تستطيع دولتان أو أكثر من الدول الماتحة للقرופض الرقابة على ادارة المساهمات العائنة لدولتهم. وبهذا تكون الجهود الرقابية لأية دولة عضو معززة ومدعمة بالنتائج التي توصلت اليها الدولة الأخرى .

وهناك ايضاً طرقاً يمكن استغلالها حين قيام مدققين خارجين بالتدقيق على مشروع ممول تمويلاً مشتركاً في الدول المساهمة في المنظمات الدولية. لذا يمكن فحص كافة الأوجه الإدارية لمشروع كامل وتقديم تقرير حول ذلك بغض النظر عن مصادر أو طرق التمويل. وقد قام مكتب المراقب العام الكندي بتنفيذ مثل هذه التجربة في الرقابة الموازية مع مكتب المراقب العام الباكستاني .

بلاشك هناك طرق أخرى يمكن لاجهة الرقابة المالية العليا ان تفصلها بالإعتماد على التخطيط المسبق للعملية الرقابية. ويشارك جهازنا حالياً في برنامج تقوم به مؤسسة الرقابة الشاملة الكندية لارتفاع بنوعية الرقابة في الدول النامية. ويقوم مكتب برنامج المساعدات الدولية التابع لوكالة التنمية الدولية الكندية بتمويل برامج لزملاء المدققين تعقد لكتاب المدققين القانونيين عاماً كاملاً في "اتوا". ونأمل ان نبني من خلال مشاركات اجهزة الرقابة المالية العليا الأخرى في مثل هذه البرامج تطوير عملية الرقابة الموازية.

ووجدت المنظمات الدولية التي تتشكل من عضويات متعددة لتبقى وسوف تصبح بلاشك أكثر ظهورا في ظل النظام الاقتصادي العالمي. كما أن نسبة ظهور الدول المانحة للقروض الأعضاء في المؤسسات المتعددة الأطراف في ارتفاع مستمر وذلك لأن الدول ذات السيادة تقدم قروضا لمشاريع التعديل الهيكلي مما يزيد العبء المالي على الدول الحاصلة على القروض. وبناء على ذلك فإنه من الأمور الهامة التي من الممكن أن يواجهها الجهاز الرقابي بيان كفاءة المنظمات الدولية من خلال قيام هذه المنظمات بتقديم النتائج المتوقعة منهم مما يدفع كل الدول لتفعيل وتعزيز مبدأ المسائلة على تلك المنظمات وتحسين فاعليتها لتحقيق أهدافها المرسومة مسبقا وتفعيل إدارة المساعدات الخارجية المتزايدة وتمويل التنمية الدولية. وعمل اجهزة الرقابة المالية علينا قريب من أساس الموضوع، حيث التعاون في هذا المجال من خلال المشاركة باستخدام أفضل الممارسات الرقابية والأساليب الرقابية الموازية هو توصيتنا المقيدة لمجتمع الرقابة المالية الدولية من أجل ( تغيير ايجابي).

-لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على العنوان التالي :

VINOD SAHGAL OR ESTHER STERN, AUDIT PRINCIPALS, FOREIGN AFFAIRS AUDIT TEAM ,  
OFFICE OF THE AUDITOR GENERAL OF CANADA, OTTAWA, ONTARIO,  
CANADA K1A 0G6.

## الخلاص من (كلب الحراسه : مكتب المراقب العام في كاليفورنيا )

بقلم : اشير فريديبيرج - جامعة حيفا - اسرائيل

### مقدمة:-

تعالج هذه المقالة موضوع التخلص من ( كلب الحراسه ) - مكتب المراقب العام في كاليفورنيا. حيث أدى المزاج بين الظروف والإعتبارات السياسية الساخرة الى الوصول الى نتيجة غير معقولة. حيث تبين هذه المقالة مفهوم المساعلة العامة واهمية رؤية الجمهور لرقابة الدولة وأثر الإعتبارات البيروقراطية والسياسية قصيرة المدى على سلطة رقابة الدولة وقدرتها على البقاء.

### رقابة الدولة في الولايات المتحدة :

تدرك العامة جلياً مهام وصلاحيات مكتب المحاسبة العامة الأمريكي بالولايات المتحدة التي تتناول فحص وتدقيق أنشطة ومصروفات الحكومة الفيدرالية ، وأما نشاطات المدققين المنتشرين في 50 ولاية أمريكية فان مستوى معرفة الجمهور لأعمالهم تعتبر متذلة.

لا يوجد الكثير من التنسيق بين مدققي الحكومة فيما يتعلق بالأعمال الرقابية. حيث يمارس العديد من المدققين الرقابة المالية التقليدية، كما يتطلب ذلك القانون الفيدرالي. ووفقاً لقانون الرقابة الفدرالي لعام 1984، فإن عدم تطبيق ذلك القانون ينجم عنه حرمان الولاية من المساعدة الفيدرالية. ومثل هذا الفشل قد يعوق إصدار وبيع السندات الحكومية . ومن الانصاف القول بأن العديد من مدققي الولايات بامريكا هم الحراس على بلايين الدولارات التي يدفعها دافعو الضرائب والتي تصرفها مؤسسات الولاية .

وقد اقرت سلطات الولاية التشريعية بأن الرقابة الحكومية هي حجر الزاوية للمساعلة العامة. ولهذا قام خلال العقود الماضيين مدققون من أكثر من ولاية بممارسة رقابة الأداء. وفي عام 1990 نفذ مدققو 36 ولاية رقابة الأداء ، ومع ذلك لم تتوفر معلومات كثيرة عن تلك النشاطات. وفي كاليفورنيا على سبيل المثال تهدف 2/3 من الأعمال التي يقوم بها مدققو الولاية الى ممارسة الرقابة المالية على الأنشطة والفعاليات استناداً للمتطلبات المالية والقانونية والفيدرالية للولاية وأما باقي الأعمال الرقابية فقد توزعت بين رقابة أداء ورقابة مالية.

### رقابة الولاية في كاليفورنيا :

تأسس مكتب كاليفورنيا للمراقب العام في عام 1955 للقيام بالرقابة المستقلة على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي . وحتى عام 1969 كان المكتب يركز بشكل رئيسي على الرقابة المالية على مؤسسات الولاية . وفي عام 1969 توسيع التشريع بسلطاته القانونية ليغطي رقابة الأداء - الاقتصاد والكفاءة والفاعلية. وبناءً على المعلومات المتوفرة من مكتب المراقب العام في كاليفورنيا ومنذ بدء ممارسته لأعماله قام بتنفيذ حوالي 2000 عملية رقابية في مجالات مختلفة بعضها يتطلبه القانون الفيدرالي وبعضها يتطلبه قانون كاليفورنيا وبعضها بمبادرة من المشرع أو المراقب العام . وقد نفذ مكتب الرقابة خلال السنوات العشر الأخيرة 465 عملية رقابية.

وفي المتوسط عمل حوالي 160 موظفاً بالمكتب خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات. ومن ضمن هذا الكادر كان هناك 140 موظفاً مهنياً و20 موظفاً إدارياً. وقد كان كل الموظفين المهنيين خريجي جامعات وما يعادل نصفهم يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال أو الادارة العامة. وتقريراً ستون موظفاً يحملون شهادة المحاسبين القانونيين (CPAs) المحازين. وعندما تم إغلاق المكتب عام 1992 كانت القوى العاملة بالمكتب تعداد 180 موظفاً.

وأشار التحليل الذي أجراه المكتب في عام 1992 بوضوح لقيمة التكالفة والفائدة العائدة على دافعي الضرائب بكاليفورنيا نتيجة العمل بهذا المكتب. ومقابل كل دولار رصد في موازنة الولاية تم توفير 6 دولارات، وقد قدر المراقب العام أجمالي الوفورات بـ 513.5 مليون دولار خلال الفترة بين 1982 و1991. بالإضافة لذلك أوجد المكتب خطأ ساخناً لتلقي شكاوى المواطنين حول سوء استخدام المال العام. فقد تلقى المكتب حوالي 34,000 محادثة اسفرت عن 350 شكوى، ونجم عن حوالي 50% من هذه الشكاوى اجراءات رقابية.

وخلصة القول، إن الرقابة في كاليفورنيا كانت ذات نوعية رفيعة وذات كفاءة عالية وشاملة ووفقاً للقانون. وقد كان المكتب غالباً بالتجارب وقدم مساهمات جوهريّة للمشروع وللعملية الإجمالية لمساعدة العامة. ومن المدهش كما قد يبدو، أن تلك الاجازات لم تكن كافية لتضمن استمرارية وجود المكتب.

### السبب وراء إغلاق مكتب المراقب العام بكاليفورنيا: العمليات الإدارية والانتخابية والآدلة في كاليفورنيا:

تعقد الانتخابات الأولية لمجلس الولاية بكاليفورنيا ومجلس الشيوخ في (حزيران) يونيو من كل عام وتعقد الانتخابات العامة في (تشرين ثاني) نوفمبر في نفس العام. بالإضافة لذلك، فإنه يطلب من فائز بالانتخابات التصويت حول بعض الإقتراحات التي يقدمها الجمهور من أجل عرضها على جدول أعمال الجلسات القادمة.

على كل حال، فإنه حتى عام 1978 عرض عدد قليل من مثل هذه الإقتراحات على الناخبين. وفي عام 1978 قدم ( المقترن 13 ) والذي حظي باعلام مكثف كنقطة تحول في استعمال هذا الإجراء. وقد قام اثنان من المواطنين اللذين اغضبهم التصاعد في الضرائب المحلية بتجميع 600,000 توقيعاً تطلب الأخذ بالإقتراح حيث بين اقتراحهم أن الحكومات المحلية في كاليفورنيا لا يسمح لها في رفع الضرائب دون الموافقة المباشرة لثاني الناخبين. وقد حاز الإقتراح على أغلبية الأصوات وأصبح قانوناً. وقد جلب هذا النجاح موجة من الإقتراحات الجديدة في كل انتخاب حيث تم وضع أكثر من 150 اقتراحاً للاقتراع منذ عام 1978 . كما أن التطور في مجال الحوسبة والاتصالات جعل من جمع التوقيعات الضرورية أمراً سهلاً نسبياً. ومن جهة أخرى فإنه نسبة لكثافة المقترنات وازعاجها وتعقيدها لا يأخذ الكثير من الناخبين العملية بجدية.

وفي نوفمبر (تشرين ثاني) عام 1990 وضع ( المقترن 140 ) للاقتراع كمحاولة لتحديد فترتي اعضاء مجلس الشيوخ لتصبح 4 سنوات وفترتي اعضاء مجلس الولاية لتصبح 3 سنوات. وقد خفض الإقتراح أيضاً ميزانية الهيئة التشريعية بنسبة 40%. وقد قدم المقترن بذاته وتم التصديق عليه من قبل الناخبين. ومن المؤثر للإستغراب في هذا المجال أن الإقتراح المذكور أعلاه لم يتضمن في أي حال الوضع الحالي لمكتب المراقب العام أو وحدة تحليل الموازنة (وحدة يبلغ عمرها 50 عاماً ويعمل بها 120 موظفاً وتقديم تحليلات هادفة للموازنة والاقتصاد والأوجه المالية للفرع التنفيذي).

وفي ضوء قرار الناخبين الذي خفض الميزانية السنوية للهيئة التشريعية من 185 مليون دولار أمريكي إلى 112 مليون دولار أمريكي، يجب على المشرع تخفيض موازنة كل وحدة أو الغاء كافة الوحدات. ولاعتبارات بيروقراطية وسياسية اختار المشرع النقطة الأخيرة أي إغلاق وحدات تشريعية من وحدات ( كلب الحراسة ) . ومن الواضح من هذا القرار أن المشرع فضل تفادي الاستغناء عن المستشارين السياسيين ومعاوني الحملات الانتخابية. وقد كان رد فعل وسائل الإعلام والجمهور في هذه الفترة فاتراً بصورة مدهشة.

قدم التشريع استئنافاً لدى محكمة كاليفورنيا العليا لاعلان عدم دستورية قرار انتهاء عمل المكتب. ورفضت المحكمة العليا الطلب ووجدت أن قرار الناخبين دستوري. ولم تأخذ المحكمة في الاعتبار مشكلة تخفيض الموزانة والتخلص من ( كلاب الحراسة ). وعلى اثر قرار المحكمة أخطر مكتب المراقب العام ووحدة تحليل الموازنة بعدم توفر موازنة لنشاطاتها .

### كافح المراقب العام بالإنابة للأبقاء على الرقابة المستمرة لنشاطات وفعاليات الولاية :

قرر رئيس الجهاز الرقابي بالإنابة السيد كيرت سجونبيرغ اعلن الموضوع على العامة والمحاربة من أجل بقاء الجهاز الرقابي في كاليفورنيا . حيث قام السيد سجونبيرغ وكادره بتقديم خمسة بدائل لإستمرار عمل الجهاز الرقابي أربعة منها تتناول تشكيل كادر جديد يربط مباشرة بالمشروع.

وبعد عدة شهور من المناورات السياسية قرر كل من مجلس الأمة والنواب بأغلبية تعادل 3/2 من الحضور أن يقدم الموضوع على شكل اقتراحين : الإقتراح الأول 159 الذي يتناول اعادة العمل بالجهاز الرقابي والإقتراح الثاني 158 والذي يتناول اعادة تشكيل وحدة تحليل الموازنة.

وقد برز استفسار في ذلك الوقت حول امكانية تمويل استمرارية العمل في مكتب المراقب العام حيث أن بعض موظفي الجهاز قد ترك العمل وبقي أقل من ( 100 ) موظف فقط من الجهاز . وخلال الفترة ما بين 1991/7/1 حين صدر القرار بإيقاف تمويل المكتب بالأموال وبين 11/92 استمر العمل في الجهاز الرقابي من خلال قيامه ببيع خدماته للأجهزة الحكومية الأخرى التي فرض القانون الكاليفورني الرقابية عليها . حيث يتضح خسارة ما يعادل 16 مليون دولار أمريكي كمنف فيدرالية سنوية ان لم تتم عملية الرقابة المالية.

وبعد عرض فعاليات وأنشطة الجهاز الرقابي ووحدة تحليل الموازنة المستقبلية على مجلس النواب والأعيان للتصويت ، رأى المجلس أن موقف المكتب مستحيل إذا ما نشأ صراع سياسي من أجل الإبقاء عليه . ولرؤية مدى دعم الجمهور لموضوع الإبقاء على الجهاز الرقابي تمت دراسة مدى ادراك مواطني كاليفورني للرقابة المالية الحكومية . وقد أظهرت النتائج أن 80% من الاستجابات توضح أن الجمهور لا يدرك من يقوم بالأعمال الرقابية ، مما بين أن وجود مكتب كاليفورنيا للمراقب العام قد وصل إلى نقطة النهاية .

وبناءً على ذلك ظهرت الحاجة إلى الحصول على الدعم من عدة جهات ، مثال على ذلك:- أجهزة حكومية مختلفة، وسائل الإعلام، والجمهور مما يتطلب مبالغ كبيرة قد قام موظفو المكتب الرقابي بجمعها مسبقاً . وقد رئييس الجهاز الرقابي ذاته حملة جمع الأموال من خلال بيع الساندويتشات والأطعمة المختلفة لـ 250 مواطناً في منزله . وفي نهاية المطاف تم جمع مبلغ وقدره ( 50.000 ) دولار أمريكي ستدفع كحد أدنى من أجل الدعاية والإعلان . كما تم الحصول على دعم 31 مؤسسة حكومية يدخل ضمن كادرها خبراء محليون في الرقابة المالية والتمويل والمحاسبة . كما قام رئيس الجهاز الرقابي بالإنابة بأخذ إجازة من العمل وخاطب هيئات التحرير في 45 جريدة وطنية و محلية منها ( لوس أنجلوس والتايمز ) لإقناعها من أجل نشر مقالات تدعم معركة المكتب الرقابي من أجل البقاء . وقد برزت مقالة في إحدى المطبوعات الصحفية تحمل العنوان التالي : " حافظوا على كلاب الحراسة " .

### رفض الإقتراح رقم 159 بناءً على التصويت :

جميع ما قام به المكتب الرقابي من عمل لم يكن كافياً لدعم وجود المكتب الرقابي وبالرغم من ذلك رفض 3/2 من مجلس النواب والأعيان الإقتراح رقم 159 والذي يتناول الإبقاء على المكتب .

وعندما تم الإعلان عن النتائج ، دعى رئيس الجهاز الرقابي موظفيه التسعون وأعلن عن إغلاق المكتب . وفي الثاني عشر من كانون أول 1992 أغلق المكتب الرقابي . وبقي من كادر المكتب ثلاثة أشخاص فقط : رئيس الجهاز الرقابي بالإنابة واثنان من مساعديه . حيث قرروا معاً القيام بجهد آخر لإعاش الرقابة المالية الحكومية في كاليفورنيا من خلال القيام بعمليات رقابية لمؤسسات وأجهزة حكومية . وفي نفس الوقت قاموا بجمع الدعم من المؤسسات التنفيذية والتشريعية للأبقاء على الجهاز الرقابي على أن لا تتم الاستعانة بمدققين مستقلين للقيام بأعمال مكتب المراقب العام . وخلال هذه الجهد ، تم تقديم مشروع قانون رقم ( 37 ) للمشرع لإعادة إنشاء مكتب الرقابة المالية ، وتم عرضه على مجلس التشريع وتم اقراره كقانون وصدر في السابع من أيار 1993 .

وتمت تسمية المكتب الرقابي الجديد "ديوان الرقابة المالية" . حيث يتم تعيين رئيس الديوان من قبل محافظ الولاية كل أربع سنوات بناء على قائمة مرشحين تعدادها اللجنة التشريعية المشتركة للشؤون الرقابية . ويعزل رئيس الديوان من منصبه بناء على ارادة مجلس الأعيان والنواب.

لديوان الرقابة المالية الحق باستخدام ما لا يزيد عن 115 موظفا ( مقارنة بالكادر الرقابي لمكتب المراقب العام السابق والذي وصل عدد موظفيه إلى 180 موظفا ) وله الحق كذلك بتحديد موازنته إلى ما لا يتجاوز 7.5 مليون دولار أمريكي ( مقارنة بموازنة المكتب الرقابي السابق التي وصلت إلى 11 مليون دولار ) . وفي الواقع تم استخدام 50 موظفا للعمل في الديوان في الفترة الحالية منهم 35 محاسبات نقلهم مؤقتا من مركز إلى آخر للقيام بالأعمال القانونية الموكولة إليهم . وأما بقية الأعمال الأخرى فتم من خلال استقدام موظفين عن طريق عقود مع مكاتب محاسبية مستقلة . ولضرورة القيام بأعمال الرقابة المالية بموجب القانون فإن القيام بممارسة رقابة الأداء تستدعي عددا أكبر من الموظفين المتواجدين حاليا . وفي الخامس من آب 1993 تم تعيين السيد سجوبيرغ بموجب القانون الجديد المراقب العام الجديد للديوان.

ولم يخالف الحظ موظفو وحدة تحليل الموازنة حيث تمت الموافقة على الإستمرار بعملهم مع التقليل من نشاطاتهم . وبخلاف من أن تعمل الوحدة بوجود كادرها السابق المؤلف من 120 موظفا لم يسمح لها بأكثر من 45 موظفا . كما تم كذلك الحد من أعمالها والإقتصار على تحليل الموازنة المالية التي يقدمها المحافظ إلى مجلس الأعيان والنواب.

#### انشئ مكتب رقابي جديد :

في السابع من أيار 1993 وهو نفس اليوم الذي تمت به الموافقة على مشروع قانون إنشاء مكتب رقابي جديد للولاية ، قام السيد سجوبيرغ بالكتابة إلى المراقب العام في الولايات المتحدة شاكرا له دعمه الذي قدمه للبقاء على مكتب المراقب العام في كاليفورنيا وذاكرا في كتابه ما يلى :

"انتهت مرحلة المعاناة التي استمرت سنتين بدأ من فترة الموافقة على مشروع مجلس الأعيان الذي اقتضى انهاء العمل في مكتب المراقب العام في كانون أول 1992 : المكتب الذي خدم مواطني كاليفورنيا لمدة 37 عاما . ولسوء الحظ فإن الكادر الرقابي ذو الخبرة المهنية العالية والمتفاني والمخلص في عمله مشتت حاليا في جميع أنحاء الولاية ليمارس عملا آخر يقدمه بتفاني وخلاص ذلك . واعادة تشكيل الكادر الرقابي سيكون أول تحدي حقيقي يواجهه الديوان الرقابي . حيث سيتم بعد ذلك البدء بالأعمال الرقابية من أجل الانتهاء منها قبل المواعيد المحددة لذلك ."

وفي الثامن من آب 1993 وبعد عدة أيام من تعيين المراقب العام ، عبر السيد سجوبيرغ لكاتب هذه المقالة عن المرحلة التي مر بها وعن ما يعني له إغلاق المكتب الرقابي قائلًا:

"لم يحظى مكتبنا بالإعلام الكافي ، لم تعقد مؤتمرات صحافية لم ينشئ مكتب للعلاقات العامة ينقل أخبار الجهاز الرقابي إلى الجمهور للتتعرف على أعمال المكتب ، حيث يدرك الجمهور نتائج الأعمال الرقابية ولكن لا يدرك من وراء هذه الإنجازات . لقد تعلمنا الكثير من هذه المرحلة حيث لم أتصور في يوم من الأيام ومنذ بداية عملي أنني سأصبح يوما ما رجل سياسة أو منسق لحملات إعلانية أو رجل علاقات عامة ."

هذا يحضر واضح من وقوع سؤال " من بحاجة إلى رقابة حكومية؟ " على من هم في المسؤوليات العليا دون مبالاة ببعاد هذا السؤال .

هل هذه حادثة منفردة من نوعها تمر دون دروس مستفادة ؟ لا أعتقد ذلك. لأن هذا الأمر يهم الأجهزة الرقابية الأخرى.

ومن المسلم به أن البناء الجديد للديمقراطيات يتطلب ايجاد مفاهيم رقابية مثل المساعلة ومراجعة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية. حيث يعتبر المدققون والباحثون والإداريون هذه المفاهيم حجر أساس للراقبة الحكومية لا يمكن تجاهلها في الديمقراطية . ولكن من الممكن أن تلغي هذه المفاهيم الواقع الاهتمامات البيروقراطية والسياسية. ونحن نتحدث هنا عن حالة في الولايات المتحدة المعروفة بوعي مواطنيها السياسي. حيث من الخطير وقوع سؤال ' من بحاجة الى رقابة حكومية ؟ ' على من هم في المستويات الإدارية العليا دون مبالغة بأبعد هذا السؤال.

ان فعالية الرقابة الحكومية تتأثر باتجاهات المشرع نحو المساعلة وبالدعم التشريعي والعام للرقابة وبالاعتبارات والمفاهيم السياسية والديمقراطية. ومن المهم في هذا المجال أن تكون أجهزة الرقابة المالية مدركة بقدرتها على تحريك الدعم لنشاطاتها وفعالياتها من قبل المشرع والعام والإعلام.

وان دعم الإعلام ووعي وادراك الجمهور بالدور الهام للرقابة الحكومية بما ضمان جزئي لبقاء هذه الرقابة. وما يضمن بقاءها بقوة أكبر هو عمل الجهاز الرقابي نفسه ومهنيته وموضوعيته ومصداقيته ونوعية أعماله وأهمية مواضيعه الرقابية وشخصية قيادته الإدارية. وفي المجال الذي تتدخل به الرقابة والسياسة والإعلام يصبح المدقق (المراجع) العام ان رغب أم لم يرغب عنصرا هاما بكل ما في هذه الكلمة من معنى. وان وعي المدقق الدائم بمخاطر العمل ومدى أهمية تحريك الدعم له عبارة عن متطلب يعزز قوة الرقابة المالية وقدرتها على البقاء.

لمزيد من المعلومات اتصل ب L THE AUTHOR AT HAIFA UNIVERSITY, MOUNT CARMEL, 31999 HAIFA, ISRAEL

### نبذة رقابية:

(مكتب المراقب والمراجع العام الزimbabwe)

ملاحظة المحرر : تم اقتباس هذه النبذة من كتاب المراقب والمراجع العام الزimbabwe عام 1993.

### خلفية تاريخية:-

تعود المرحلة الأولى لإنشاء مكتب المراقب والمراجع العام إلى سنة 1898 حين جرى تأسيس أجهزة ومؤسسات خلال الحقبة الاستعمارية، وحيث نص قانون روبيتسا الجنوبية الذي أقر في المجلس الذي عقد في نفس العام على ما يلي (يجب توافر نص يتم من خلاله إجراء عمليات رقابية مالية سنوية كافية على حسابات شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي تتضمن الأموال التي تم استلامها والتي تم اتفاقها). كما نص القانون الذي اعتمد في المجلس عام 1915 على تعين مراجع عام ذي صلاحيات مستقلة يقوم بفحص الإيرادات وال النفقات الإدارية، وله الحق بمنع عمليات الصرف التي تجري دون تفويض (فيما عدا حسابات خزانة الدولة). وفي عام 1924، عندما منحت دولة روبيتسا الجنوبية الحكم الذاتي، اشتهرت قانون الرقابة والصرافة على انشاء وظيفة رقابية. كما تم تفعيل صلاحيات ومهام المراقب العام من خلال التغيرات التي اجريت على هذا القانون في

عامي 1948 و 1967 . ويعالج قانون الرقابة والصرافة لعام 1967 وتعديلاته احتياجات المكتب الحالي للمراقب والمراجع العام .

### تعيين المراقب والمراجع العام وصلاحياته :-

تم إنشاء وظيفة المراقب والمراجع العام بموجب المادة 105 من الدستور وتم كذلك وصف كيفية تعيينه والصلاحيات المنوحة له، حيث يعين رئيس الجهاز الرقابي بموافقة رئيس الدولة بناء على التشاور مع لجنة الخدمة العامة ولا يعتبر موظفاً مدنياً . أما بقية موظفي جهاز الرقابة المالية بما فيهم نواب المراجع العام فيعتبروا موظفين مدنيين . ووفقاً للمادة 106 من الدستور ( لا يخضع المراقب والمراجع العام لتوجيهه ورقابته اي شخص أو سلطة ولا يكون مسؤولاً الا أمام البرلمان ) .

واستناداً لمواد قانون الرقابة والصرافة، يتولى المراقب والمراجع العام الصلاحيات والمسؤوليات التالية:-

- للمراقب والمراجع العام أن يطلع على جميع السجلات والوثائق والمستندات وأملاك الدولة والأموال العامة .
- تفويض أي شخص نيابة عنه للتدقيق في الحسابات واجراء الفحوصات والتفتيش.
- الإطلاع على المعلومات والبحث عنها في السجلات والوثائق والحسابات التي في عهدة أي موظف حكومي.
- فحص أي شخص له علاقة باستلام الأموال العامة وانفاقها أو له علاقة باستلام أو اصدار أية ممتلكات عامة.
- تحويل أية قضية للنائب العام من أجلأخذ الرأي القانوني.
- فرض غرامة معينة على أحد الموظفين الحكوميين أو على موظف حكومي سابق.

### واجبات المراقب والمراجع العام :-

على المراقب والمراجع العام العمل على ما يلي بموجب الدستور والقانون:

- فحص وتدقيق كافة حسابات مكاتب المحاسبة.
- الوصول إلى قناعة تقضى بحسن صيانة الأموال والممتلكات العامة .
- التدقيق على أو التعاقد مع مكاتب محاسبة خارجية للتدقيق على حسابات مجموعات خاصة من الهيئات الإدارية.
- ممارسة الرقابة على عائد الإنفاق ( Value for Money Audit ) على الحكومة المركزية وعلى الهيئات التي تشارك بها الحكومة .
- منح اعتمادات على حساب خزانة الدولة .
- اعداد مذكرات للجنة الحسابات العامة .
- اعداد وتقديم التقارير الرقابية .
- القيام بأية واجبات أخرى يتطلبها القانون.

ولإتمام هذا العمل على أفضل وجه، يمارس جهاز الرقابة المالية وبشكل رئيسي ثلاثة أنواع من العمليات الرقابية: الرقابة المالية التي تؤدي في نهاية الإجراءات الرقابية إلى اعداد تقرير حول شروط القوائم المالية يعرض على المراقب والمراجع العام، حيث يتم في هذا النوع من الرقابة تدقيق الحسابات الحكومية وحسابات بعض الهيئات الإدارية المنتقدة . وكذلك الرقابة على عائد الإنفاق التي يقوم الجهاز الرقابي من خلالها بإعداد تقرير

يتناول مدى تطبيق الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في استخدام المصادر في الدائرة الخاضعة للتدقيق . والرقابه المتخصصه التي تأخذ شكل الفحص والتحقيقات والتي يمارسها المكتب الرقابي بناءا على طلب البرلمان.

#### كتابه التقرير :

يقوم المراقب والمراجع العام سنويا باعداد تقرير يتناول الحسابات التي تم فحصها وأحيانا المصادقة عليها في كل سنه ماليه . وتدخل الحسابات التي تمت المصادقة عليها عادة ضمن الحسابات ذات العلاقة في تقرير يقدم للبرلمان فى شهر آذار (مارس ) من كل عام. وحين اعداد تقرير حول نتائج فحص القوائم المالية يقوم المراقب والمراجع العام باعداد تقرير حول المؤهلات المطلوبة للمصادقة على صحة العملية الرقابية.

بالاضافة للتقرير السنوي يعد جهاز الرقابة المالية تقارير خاصة كلما دعت الحاجة لذلك. وحيث أن جهاز الرقابة المالية يمارس رقابة عائد الإنفاق فان نتائج هذه العملية الرقابية ترد ضمن تقارير رقابية خاصة تعرض على البرلمان .

## التنظيم الإداري والكادر الرقابي:

ان سياسة الجهاز الرقابي وفعالياته وأنشطته موكولة الى اللجنة السياسية المشكلة من المراقب والمراجع العام واثنين من نواب المراجع العام ونائب مدير قسم الهيئات الحكومية المنتقدة. ويمارس الجهاز الرقابي باداء عمله من خلال 16 قسما : 11 قسما مسؤولا عن ممارسة الرقابة المالية و3 أقسام تمارس الرقابة على عائد الإنفاق، وقسم التكنولوجيا والمعلومات الذي يعني بحوسبة جميع أعمال الجهاز وادارة عملية الرقابة باستخدام الحاسوب في الجهات الخاضعة للتدقيق ، وقسم التدريب الذي ينسق اللقاءات التدريبية والمسؤول عن عقد لقاءات داخل الجهاز الرقابي.

يقوم جهاز الرقابة المالية العليا بتعيين موظفين من خريجي الجامعات والكليات التكنولوجية والمدارس الثانوية مؤكدا على الحاجة للحصول على مؤهلات مهنية مع العلم ان بعض المساعدات المالية مرصودة لهذا الغرض. كما تعقد لقاءات انتعاشرية وحلقات دراسية ولقاءات خارجية للتثبت من مواكبة التحديات والتطورات الجديدة في كافة المجالات من قبل الموظفين ذوي الخبرة .

لمزيد من المعلومات عن مكتب المراقب والمراجع العام ، يرجى الاتصال على العنوان التالي::

THE COMPTROLLER AND AUDITOR GENERAL, P.O.BOX CY 143, BURROUGHS HOUSE, CNR FOURTH  
STREET, GEORGE SILUNDIKA AVENUE,  
CAUSEWAY, HARARE ,ZIMBABWE.

## نشرات جديدة تحت الطبع :

يشير المراقب العام السويدي في مقدمة تقرير ( تنمية واتجاهات ) الى أنه : ( يجب على الحكومة المركزية في حالة مواجهة موقف صناعة قرارات صعبة الإطلاع على كافة المعلومات الجديدة التي تؤهلها لاتخاذ قراراتها النهائية ). وستكمل السيدة ألينوس ملاحظتها مؤكدة على مساعدة اجهزة الرقابة المالية في توفير المعلومات المطلوبة من خلال ضمان أن ( المعلومات المالية للقطاع العام ملائمة ويمكن الاعتماد عليها ). ويسعى المكتب الوطني للرقابة المالية السويدي لتحقيق هذا الهدف من خلال ممارسة الرقابة المالية السنوية التي تتناول فحص حسابات وفعاليات الأجهزة الحكومية الخاضعة للتدقيق وممارسة رقابة الأداء التي يتم من خلالها تقويم فعالية وكفاءة الأجهزة الحكومية .

يتضمن ( تنمية واتجاهات ) تقارير مفصلة عن القضايا الهامة التي امكن تحديدها من خلال العمل الذي انجز في عام 1993. وتحتوي هذه التقارير التي كتبها موظفو المكتب الوطني على أبواب تتضمن المناقشة في نواحي رئيسية ثلاثة وهي : الصعوبات والمشاكل والتغيرات في الرقابة الحكومية والتغيرات الخارجية. ومن ضمن المواضيع التي تمت مناقشتها ما يلي: المساعدات المالية لقطاع الزراعة وعجز الميزانية ودعم برامج التقاعد وحسابات نفقات وزارة الدفاع وأنظمة المحاسبة الإدارية والمالية .

يمكن الحصول على نسخ من المطبوع باللغة الانجليزية من خلال الاتصال بالعنوان التالي :

THE SWEDISH NATIONAL AUDIT OFFICE BOX 45070 , S - 10430 STOCKHOLM, SWEDEN,  
FACSIMILE NUMBER, 468690 4123.

\*\*\*\*\*

نشرت محكمة الرقابة الفرنسية تقريرا عاما يتعلق بالسياسة الاجتماعية لتأهيل المعوقين الكبار ويتناول تقويم السياسة العامة كما عرفها القانون الذي صدر في عام 1975. يشارك في تنفيذ هذه السياسة كل من أجهزة الحكومة المركزية والسلطات المحلية لتنمية الفحص والتحري بصورة مشتركة ما بين محكمة الرقابة والغرفإقليمية للحسابات التابعة للحكومات المحلية. وتتضمن مجال الرقابة ثلاثة قضايا رئيسية هي: تكيف المعوقين الكبار في بيئة مهنية والاندماج في المجتمع والهيأكل الإدارية والمالية المحددة المشكلة لادارة هذه السياسة. وبعد فحص نتائج تنفيذ السياسة على مدى 20 عاما تقريبا حدثت محكمة الرقابة بعض مواطن الضعف واقتصرت الحلول للتحسين في المستقبل .

عرضت نتائج هذا العمل في نشرات مطبوعة بعنوان (السياسات الاجتماعية لتأهيل المعوقين الكبار). ويتضمن التقرير الذي يتكون من 294 صفحة والمقدم لرئيس الجمهورية العديد من الرسوم البيانية والجدال واستجابات الأجهزة الحكومية. كما أعد ملخص يتألف من 24 صفحة باللغة الفرنسية لإطلاع الجمهور ، يمكن الحصول عليه من خلال العنوان التالي :

DIRECTION DES JOURNEAUX OFFICIELS , 26 RUE DESAIX 7527,  
PARIS, CEDEX 15, FRANCE.

\*\*\*\*\*

تدعى العقود المالية التي ينظمها المستثمرون لحماية أنفسهم من أو لتوقع المضاربات على تقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة وأسعار السلع والبضائع ( المشتقات **DERIVATIVES** ). إن التغير المستمر في أسعار صرف العملة الأجنبية وأسعار الفوائد في فترة السبعينيات والثمانينيات والعقود المتضاد في الأسواق

المالية ومعالجة البيانات وتقنيات الاتصالات قادت الى النمو الحالي في استخدام هذه العقود. وتأتي هذه العقود لخدمة وظيفة هامة في السوق المالي الدولي، ولكن يمكن أن تفرض مخاطر جسيمة على النظام المالي الدولي.

بدأ مكتب الحسابات العام بالولايات المتحدة قبل عامين باستعراض مدى وطبيعة هذه العقود والمخاطر التي تفرضها على الشركات الفردية والنظام المالي للتأكد من المراقبة النظامية على هذه العقود ، ومن كفاية القواعد المحاسبية والمؤشرات الدولية. وقد تبين من خلال عمل مكتب الحسابات العام وجود نقص في المتطلبات النظامية وتم نشر تقرير في أيار (مايو ) 1994 متزامنا مع تقارير نشرت في الصحف الدولية تتحدث عن خسائر بلغت ملايين الدولارات في مثل هذه العقود .

يمكن طلب تقرير مكتب الحسابات العام ( المشتقات المالية: الاجراءات المطلوبة لحماية النظام المالي ) ( 3GGD-94-13 ) بالكتابه الى :

U.S. GENERAL ACCOUNTING OFFICE , OFFICE OF INTERNATIONAL AUDIT ORGANIZATION LIAISON - ROOM 7806, 441  
G STREET NW , WASHINGTON DC 20548, USA.  
FASCIMILE 202-512-4021.

يتوفر التقرير باللغة الإنجليزية ويمكن الحصول على نسخة واحدة منه مجانا.

\*\*\*\*\*

اكمل مكتب المراقب والمراجع العام النيوزيلندي في عام 1993 دراسة عن الحالة المالية والتخطيط المالي طويل الأجل الذي تقوم به السلطات الإقليمية والمحلية. كما أنهى جهاز الرقابة العالمية مراجعاته الفردية لكل مدينة وهي مجلس اقليمي وأعد تقريرا بها لكل مجلس . وقدم للبرلمان تقريرا منفصلا يلخص نتائج هذه العملية الرقابية.

ولإنهاء هذا العمل، طور مكتب الرقابة ارشادات رقابية شاملة وتم توزيع نسخ من هذه الارشادات على المجالس المحلية قبل مراجعتها. حيث لاقت الارشادات قبولا حسنا واستعan العديد من المجالس بها في الإستمرار بإعداد خطط طويلة الأجل. وللاهتمام المتزايد وإزدياد الطلب على تلك الارشادات فقد نشر جهاز الرقابة المالية مؤخرا ارشادات تحت عنوان ( دليل مراجعة وتدقيق الظروف المالية للسلطات المحلية ) . ويلخص الدليل المعايير والمارسات والاجراءات التي هي اساس مراجعة وتدقيق الظروف المالية والتي توفر اداره سليمة.

يمكن الحصول على هذا الدليل المؤلف من 48 صفحة وباللغة الإنجليزية من العنوان التالي:

REPORTS GROUP, THE AUDIT OFFICE, PRIVATE BOX 3928,  
WELLINGTON, NEW ZEALAND  
FACSMILLIE (04) 471- 6545.

\*\*\*\*\*

بدأ مجلس الرقابة الياباني في عام 1989 بنشر دراسة تتناول (مراجعة الرقابة الحكومية) كمنبر للمناقشات العلمية حول نظرية الرقابة المالية العامة وتطبيقاتها . وتضمنت المقالات التي نشرت في الأعداد الثمانية السابقة للدراسة والصادرة حتى تاريخه المواضيع التالية: التمويل والمحاسبة والإقتصاد والأدلة المالية والرقابة . ولادراك الجهاز الرقابي لأهمية الروابط الوثيقة بين اقطار العالم في مجال النشاطات الاقتصادية قرر الجهاز نشر ، مرة كل عام ، طبعه باللغة الإنجليزية من هذه الدراسة والتي تتضمن مقالات سبق ان ظهرت في الطبعه اليابانية . ويحتوي العدد الأول من الدراسة على المقالات التالية: (انتصار علوم الاقتصاد : هل فوكوياما على خطأ، وإذا كان كذلك، لماذا؟ بقلم جيمس م. بوكانن) و(مداخل جديد لرقابة القطاع العام . بقلم تادو مياكاوا) و( إعادة هيكلة نظام السياسه الزراعيه وتأثيراتها على المدققين (المراجعين) بقلم ماسامينتو ياساكا) و ( تقويم برامج مكتب المحاسبة العام الأمريكي ورقابة الكفاءة والفاعلية في المكتب الياباني . بقلم كاتسورا ساكورادا) . ويتضمن هذا العدد ايضا فهرس للطبعه اليابانية (مراجعة الرقابة الحكومية : من 1989 - 1993) .

يمكن الحصول على (مراجعة الرقابة الحكومية - العدد 1) باللغة الإنجليزية مجانا من خلال الاتصال بالعنوان التالي:

SPECAIL STUDIES SECTION ,OFFICE OF SPECIAL PROGRAMS , BOARD AUDIT,  
3-2-1 KASUIMIGASEKI, CHIYODA - KU,  
TOKYO 100, JAPAN  
FACSIMILE 81 - 3- 3592 - 1807.

\*\*\*\*\*

## أرباء الانتساى

### آخر أرباء المؤتمر الخامس عشر للإنتساى :

كما تبين فى كلمة المحرر التى كتبها فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات المصرى فى عدد يناير 1994 من هذه المجلة ، تم توجيه الدعوات عن طريق البريد لحضور الانتساى الخامس عشر وكانت الاستجابات مشجعة، فقد سلم الجهاز المركزى ردوها إيجابية من أكثر من 70 جهاز رقابة مالية عليها . كما يحث الجهاز المركزى للمحاسبات كل اجهزة الرقابة المالية الأخرى للتجاوب بأسرع وقت ممكن .

وفي اطار الاستعداد لمؤتمر 1995 يستضيف الجهاز المركزى فى القاهرة ايضا الاجتماع التاسع والثلاثين للمجلس التنفيذى للإنتساى وذلك خلال الأسبوع الثالث من اكتوبر عام 1994 . وقد ارسلت الدعوات لهذا الاجتماع لاعضاء المجلس والمراقبين . ويعلم الجهاز المركزى بصورة وثيقة مع رئيس المنظمة الدولية والامانه العامه وذلك للانتهاء من وضع البرنامج الزمني للجتماع .

والهدف الرئيسي من وراء الاجتماع فى عام 1994 الانتهاء من وضع خطط لمؤتمر عام 1995 . وسوف تقدم كل لجنه من لجان الإنتساى تقريرا عن ما أحرزته من تقدم وعن خططها لجلسات المؤتمر . ويناشد الجهاز المركزى كل اعضاء المجلس بتقديم الوثائق المطلوبة لاجتماع المجلس وبلغات متعدده ان امكان ذلك لضمان توفر كل الوثائق لمناقشتها في الاجتماع . وسيستلم المجلس ايضا تقارير من ( مجموعات البحث ) التي أسست فى عام 1993 لنشر كتيبات وأرشادات عن لجان الإنتساى وعن اتصالاته واجتماعاته .

ويعلم الجهاز المركزى جاهدا للأعداد للجمعيات القادمة من خلال تدريب موظفيه على اللغات الرسمية للإنتساى . كما تم توجيه اهتمام خاص لدورات اللغة الألمانية والاسبانية لضمان تغطية كافة اللغات المستخدمة في الإنتساى .

لمزيد من المعلومات عن الخطط لاجتماع المجلس التنفيذى فى عام 1994 ومؤتمره 1995 اتصل على العنوان التالي :-

الامانة العامة لمؤتمر الإنتساى الخامس عشر - الجهاز المركزى للمحاسبات المصرى - شارع العروبة ص.ب 11789 مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

### لجنة الفخصصه تعقد اجتماعها الأول :-

عقد الاجتماع الأول للجنة الفخصصه التابعة للإنتساى والمشكلة فى الانتساى الرابع عشر اجتماعها الأول بلندن فى شهر فبراير 1994 . واستمر هذا الاجتماع الذى نظمه رئيس اللجنة السيد جون بورن لمدة يومين . وقد تجع الاجتماع فى تأسيس علاقة عمل فاعلة بين اعضاء اللجنة وفي الاتفاق على خطة عمل مفصلة تقود الى الانتساى الخامس عشر والمزمع عقده بالقاهرة فى عام 1995 .

ساعد الاجتماع فى تحديد صلاحيات اللجنة والتي ترمي الى تحديد وفحص المشاكل التي تواجه اجهزة الرقابة المالية فى مجال الرقابة على الفخصصه وتبادل المعلومات و الخبرات بين اعضاء اللجنة لحل تلك المشاكل والتي لها صلة وثيقة بالعمل فى اقليم الإنتساى و تسهيل تقديم المعلومات عن هذا الموضوع لاعضاء الإنتساى وتقديم تقرير عن سير العمل فى الإعداد للإنتساى الخامس عشر .

وقد حضر الاجتماع ثلاثة عشر عضوا من اجهزة الرقابة المالية العليا وهم: استراليا والنمسا وبيلاروس واستونيا والمانيا والهند واسرائيل ولوثانيا ونيوزيلندا وبولندا وتركيا والمملكة المتحدة وكذلك جهاز الرقابة الاعلى السويدي وممثلون عن اجهزة الرقابة المالية العليا الاوروبية .

بدأ الاجتماع بدراسة نتائج الاستبيان الذي وزع على اعضاء اللجنة قبل بدء الاجتماع . وقد ثفت المناقشة الضوء على مواضيع ذات اهميه خاصة للأجهزة الاعضاء وأشارت ايضا لأوجه الشبه والاختلاف في خبرات الاعضاء في هذا المجال. ثم تركز النقاشات بعد ذلك على تجارب الأجهزة الأعضاء في هذا المجال على اسس اقليميه بداعا من العمل الهام والذي سبق وان قامت به اجهزة الرقابة المالية العليا الاوروبية، ومتضمنا نتائج الحلقة الدراسية التي تناولت موضوع الخصخصة والتي عقدت في براغ عام 1992 (طالع عدد يوليو 1992 من هذه المجله ) . وقد أعد مشارك بولندي تقريرا عن عمل اجهزة الرقابة المالية العليا الاوروبية الأخرى في هذا المجال متضمنا خطط مؤتمر اجهزة الرقابة المالية العليا الاوروبية لعام 1995 حيث ستم مناقشة اوجه مختلفة من الرقابة على الخصخصة . وقد اتفق على ان التعاون المستمر بين مجموعة الانتساي وبين مجموعة اليوروسي سيفيدى الى نتائج مفيدة.

وقد ظهرت تجارب الخصخصة فى الاقاليم الأخرى من خلال تقارير قدمت من استراليا والهند واسرائيل. وقد كان واضحا ان اجهزة الرقابة المالية العليا تواجه مشاكل مشابهة عن رقابة الخصخصة دون اعتبار لمواصفاتهم الجغرافية .

#### تجربة المملكة المتحدة:

تركز النقاش خلال اليوم الثاني من الاجتماع على تجربة المملكة المتحدة في موضوع الخصخصة والدروس المستفاده من تلك التجارب. وقد بدأ هذا اليوم بالقاء ورقة مقدمة من وزارة المالية - الوزارة المسئولة عن تنسيق للخصوصه - والتي اشارت للدور الخطير الذى يمكن ان تلعبه اجهزة الرقابة المالية العليا فى هذه العملية . وأشار المتحدث الى أن اجهزة الرقابة المالية العليا تستطيع اما ان تأخذ نظرة محدودة وأن تفحص وتنتقد فقط التفاصيل الثانوية ( والتي تميل الى التقليل من التغيير الايجابي ) أو أن تبدأ بنظرة شاملة تغطي نتائج المبيعات والتاثير الإجمالي للخصوصه في القطاع العام.

واستمر اليوم الثاني في دراسة حالة خصخصة لجيرو بايك ( فرع تابع لمكتب بريد المملكة المتحدة) وكان يقود النقاش مشارك من المملكة المتحدة ومستشار من الجهاز الرقابي البريطاني . وتبع ذلك جلسات مؤلفة من مجموعات صغيرة ناقشت حالة دراسية وقضايا اخرى ذات علاقه بعمق أكثر .

## عمل اللجنة في المستقبل :

ستكون الخطوة التالية للجنة توزيع استبيانات على كل اعضاء الانتساى لنتلمس ارائهم وتجاربهم حول موضوع الشخصيه . وستحلل نتائج الاستبيان بواسطة المكتب الوطنى للرقابة المالية البريطانى لعرضها على اعضاء الانتساى فى مؤتمرها الخامس عشر .

وقد وافقت اللجنة على تركيز عملها حول اربعة مواضيع بروزت اثناء الاجتماع الأول وقررت عقد اجتماع آخر قبل المؤتمر القادم . وعرضت محكمة الرقابة فى ترکيا استضافة هذا الاجتماع فى انقره فى يونيو 1995. وتتناول المواضيع الاربعه ما يلى :

- اعادة هيكلة الاعمال قبل خصخصتها ( المقرر : اسرائيل )
- ادارة عملية البيع ( المقرر : الهند )
- المهارات التى تحتاج لها اجهزة الرقابة المالية العليا في رقابة الشخصيه ( المقرر: نيوزيلندا)
- مستقبل برامج العمل - دور التنظيم ( المقرر : المانيا )
- \* اضافه لذلك ، فان الامم المتحده ستقدم تقريرا عن نتائج الاستبيان .

لمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة اتصل ب :

NATIONAL AUDIT OFFICE, (ATTN : JEREMY COLMAN), 157 - 197 BUCKINGHAM PALACE  
ROAD, VICTORIA , LONDON SW1W 9SP, ENGLAND.

## تجمع لجنة رقابة البيئة و تستعد للانكوساي الخامس عشر:-

استضافت محكمة المراقبين الأوروبيين الاجتماع الأول للجنة رقابة البيئة التابعة للانتساى وذلك فى لكسنبورج خلال الفترة من 25 - 26 ابريل 1994. وقد ناقشت اللجنة برئاسة السيد مارتن انقويردا/ رئيس اللجنة ، عضو محكمة الرقابة بهولندا نتائج استبيانها الذى ارسلته لكل اجهزة الرقابة المالية العليا فى عام 1993 ، ثم ركزت على دورها كرئيسة لجسة الموضوع الأول فى الانكوساي الخامس عشر فى القاهرة . وقد حضر هذا الاجتماع الاولى ممثلو أجهزة الرقابة المالية العليا من كل من : النمسا ، الكاميرون ، وكندا ، مصر ، والاتحاد الأوروبي وجورجيا ، وليبيا ، ومالطا وهولندا ، ونيوزيلندا، والنرويج، وباكستان، وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

## التشديد على دور اللجنة فى الانكوساي الخامس عشر

ابداً ممثل مصر المناقشة بعرض مختصر حول الموضوع الأول لعام 1995 . وكمضيف للمؤتمر ، افادت مصر بان الاستعدادات للمؤتمر تسير بصورة حسنة. وإن اعداد الأوراق الرئيسيه للمواضيع B1 و 1 متوقع وصولها لمصر في منتصف اغسطس حتى يتضمن ترجمتها وارسلتها عن طريق البريد لكل اجهزة الرقابة المالية العليا والتي ترغب في كتابة الأوراق القطرية. ومن ثم سيتم اعداد الأوراق المخصصة للأوراق القطرية قبل مارس 1995 للترجمة وارسلتها بالبريد قبل المؤتمر في سبتمبر 1995 . وتم تشجيع كل اجهزة الرقابة المالية العليا للاستجابة الفوريه لضمانت توثيق كامل ومناقشات كامله خلال جلسات المؤتمر عام 1995 . وسيتم توثيق الموضوع A عن طريق هولندا لأنها رئيسة اللجنة وذلك لعرضه ومناقشه فى الجلسة المكتمله للمؤتمر.

#### تم تحليل نتائج الاستبيان ومناقشة المفاهيم:

تعتبر نتائج الاستبيان الذي استجاب له ثلاثة وثمانون جهاز رقابه مالية البند الرئيسي في محضر الاجتماع. ومن بين النتائج التي خلص اليها محللو الاستبيان ظهرت استجابات لأغلبية كبيرة من الأجهزة الرقابية تبين أن حوكماتهم تعد خطة خضراء وسياسة قانونية للقضايا البيئية. وكذلك اشار حوالي ثلاثة اربعين المستجيبين للاستبيان الى ان لمكاتبهم نوع من السلطة للرقابة على هذه الناحية مما شجع اللجنة بأن تلاحظ بأن اكثر من نصف المستجيبين للإستبيان قد قاموا بالفعل بالرقابة على البيئة .

وقد خصص وقت ملائم لمناقشة تعريف رقابة البيئة. ودعت اللجنة اقتراحها لتبني إطار لمنهج تستطيع جميع اجهزة الرقابة المالية العليا ان تجد فيه عناصر مفيده اخذين في الاعتبار ظروفها الخاصة. كما أكد النقاش ايضا على ان العناصر التي لها اهمية في كل عملية رقابية ضرورية جدا في الرقابة على البيئة ومنها تحديدا الاستقلالية والمعايير والادلة والقرائن .

وجد مندوبي الأجهزة الرقابية ارضيه مشتركة اضافيه تعدد من القضايا ذات الصلة الأخرى. فمثلاً ، شعر معظم المندوبين أن رقابة البيئة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الرقابه العاديه ولكن يجب على المدققين ان يكونوا مدركون بأنه يجب تميز الرقابة على البيئة من تلك الرقابه التقنية التي تجري في القطاع الخاص . وكذلك اتفق المشاركون على ما يلي : بما ان الرقابة البيئيه لا تساعل السياسات الحكومية بصفه مباشرة فان التوصيات المناسبه من مثل تلك الرقابة تؤثر بطريقه غير مباشره على السياسات والبرامج الحكومية .

اتخذت اللجنة رؤية أوسع واشمل لرقابة البيئه وتم الاتفاق على ان تشمل الرقابة على البيئة الرقابة المالية ورقابة المطابقه ورقابة الأداء . وفي حالة الاقطار التي لا توجد بها سياسات بيئيه مقرره تستطيع اجهزة الرقابة المالية العليا ان تستخدم الرقابة المالية كاداة تستطيع من خلالها اعداد تقرير حول الإنتراتامات المالية التي نتجت عن سوء الإداره البيئية .

وقد تبين بأن جميع هذه النقاط تعتبر عناصر هامه لأوراق العمل التي ستعالى للاكتوساي الخامس عشر . اضافه لذلك ، فإن تلك النقاط تعتبر نقاط بداية جيدة للنقاش فى جلسات الموضوع الأول مؤتمر فى القاهرة .

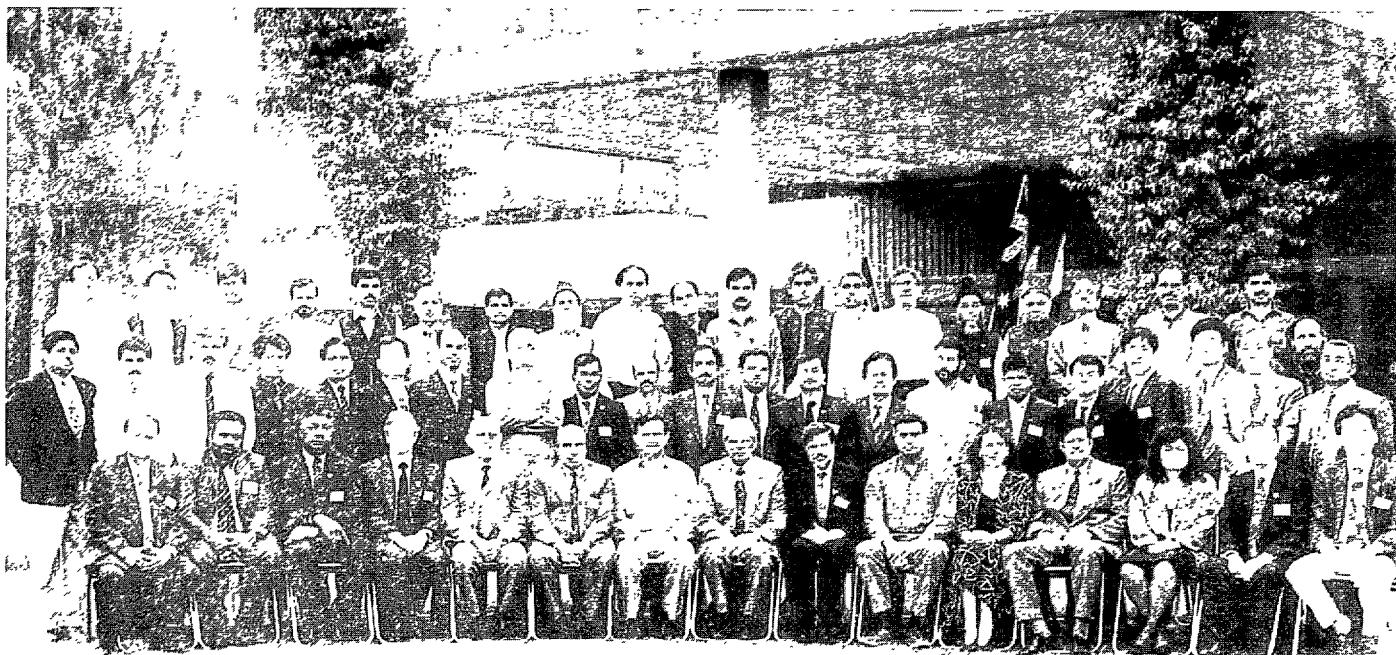
وفيما يتعلّق بالأساليب والآليات المستخدمة في هذا النوع من الرقابة، أكدت اللجنة على أن لا تقوم أجهزة الرقابة المالية العليا بالتدخل في المفاهيم الفنية عالية المستوى وإنما التنسيق مع الخبراء الفنّيين في هذا المجال مثل المدققين الداخليين المتخصصين في الرقابة على البيئة. وتقوم بعض أجهزة الرقابة المالية العليا باستخدام مستشارين للعمل في هذا الإطار أو اعتماد معلومات من المدققين الداخليين في كل الحالات ، ومع هذا، فقد أكد المشاركون على أن تلك الإجراءات يجب وبأي حال لا تؤثر على استقلال أجهزة الرقابة المالية العليا .

وتم التطرق كذلك إلى مجالات أخرى تتعلق بقيمة تبادل المعلومات وحتى الموظفين من خلال الانتداب في مجال الرقابة على البيئة. واقتصر المشاركون بأن شيئاً سيسطوا مثل البدء في عمل قائمه بتقارير الرقابة على البيئة التي أصدرتها أجهزة الرقابة العليا لتكون نقطة انطلاق جيدة نحو تبادل المعلومات . وكذلك حظي موضوع تبادل الموظفين والرقابة المشتركة والموازية بجزء من النقاش .

تمت جدولة الاجتماع القادم ليتوافق مع موعد انعقاد الاكوساي الخامس عشر ، بالرغم من أنه من المتوقع أن تكون هناك اتصالات مكثفة عن طريق البريد والهاتف في الشهور القادمة قبل الحدث.

لمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة ، اتصل بالعنوان التالي :-

NETHERLERS COURT OF AUDIT (ATTN : GASTON MOONEN) ,POSTBUS 20015, LANGE VOORHOUT 8, 2500 EA'S- GRAVENHAGE ,THE NETHERLANDS)



المشاركون في الحلقة الدراسية التي عقدتها الاسوساي / الآى. دى. آى بلاهور - الباكستان

حلقة دراسية نظمتها المنظمة الآسيوية والأي . دى. آى حول موضوع " الرقابة على المساعدات الأجنبية " :

نظمت (الأسواسي وآى . دى . آى ) ومولت ماليا بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي حلقة دراسية حول موضوع " الرقابة على المساعدات الأجنبية " عقدت خلال الفترة من 22 الى 28 مارس 1994 بلاهور بالباكسنستان واستضافها السيد محمد ناصر احسان / المراقب العام لباكسنستان . وقد حضر الحلقة 26 مشاركا من ثمانية عشر جهاز رقابة مالية من اقليم (الأسواسي) . وقدم الدعم الفني والإداري للحلقة الدراسية اجهزة الرقابة المالية العليا في كل من: الباكسنستان وكندا والمملكة المتحدة وكذلك امانة الـ IDI . كما حضر الحلقة مراقبون من بنك التنمية الآسيوي AD(B) وصندوق المساعدات الأمريكي USAID .

وتحقيقاً لهدف الحلقة الذي يتمثل بتحسين كفاءة ومساعدة المساعدات الأجنبية من خلال التدقيق عليها من وجهتي نظر المستثم والمانح للمساعدة، قدمت الحلقة الدراسية منبرا للأجهزة الرقابية للتعرف على الممارسات الحالية والقضايا الرئيسية في هذا المجال وللمشاركة في الخبرات والمنهجيات المتتبعة . ويهدف اللقاء كذلك إلى رفع توصية إلى المجلس التنفيذي للأسواسي تتناول أساليب محددة لتحسين الرقابة في هذا الإطار.

وخلال الإستعدادات لعقد هذا اللقاء قدم المشاركون أوراق عمل تعرض تجربة أقطارهم في هذا الموضوع . وتضمنت أوراقهم أيضاً معلومات حول خمسة مواضيع عرضة للمناقشة خلال اجتماع الحلقة الدراسية وهي: الادارة المالية والمراقبه ورقابة الأداء ومساعدة الرقابة وكفاءة التدقيق ودور الجهاز الرقابي في هذا المجال . واستكملت المناقشات حول هذه المواضيع بجلسات مشتركة مع ممثلين من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبرنامج التنمية الإنمائي للأمم المتحدة من يدعم أهداف هذا اللقاء .

وقد اسفرت الحلقة الدراسية عن عدد من النتائج منها تطوير خطة عمل تتعلق بما تستطيع أجهزة الرقابة المالية العليا أن تقوم به لمعالجة القضايا ذات الاهتمام التي برزت في الحلقة الدراسية . ومن القضايا الهامة التي أثيرت في جلسات اللقاء الحاجة لوضع مشاريع لاتفاقيات ثنائية وشروط رقابية ملائمة تحدد بوضوح حقوق الأجهزة الرقابية في حرية الإطلاع على المعلومات وعلى النتائج المتوقعة من مشاريع المساعدة.

ومن النتائج المباشرة للقاء اعداد تقرير يتضمن الممارسات الحالية في الرقابة على المساعدات الخارجية ويصف اطار رقابي لمعالجة القضايا التي تظهر خلال العملية الرقابية . ويتضمن التقرير كذلك دور المجلس التنفيذي للأسواسي في تحسين نوعية الرقابة على المساعدات الخارجية . وفي مجمله قدمت الحلقة الدراسية حواراً بناءً يتناول موضوع اللقاء على مستوى الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء في الأسواسي . وفي هذا الإطار، قامت مبادرة تنمية الإنوساي باعداد الترتيبات اللازمة لنشر ملخص من تقرير الحلقة الدراسية وتوزيعه على كافة اعضاء الإنوساي.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على العنوان الآتي :-

IDI, OFFICE OF AUDITOR GENERAL OF CANADA ,IITH FL. WEST TOWER,  
240 SPARKS STREET, OTTAWA, ONTARIO,  
CANADA K1A OG6.



Printed on  
Recycled Paper

